GASERC

التقرير الختامي للمؤتمر

المؤتمر التربوي الدولي الرابع

تحويل التعليم

الفرص والتحديات لتعزيز مستقبل التعليم في دول الخليج

5 - 6 نوفمبر 2024

دولة الكويت

المؤتمر التربوي الدولي الرابع

تحويل التعليم

الفرص والتحديات لتعزيز مستقبل التعليم في دول الخليج

2024

وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي
سلطنة عمان
وزارة التربية والتعليم
وزارة التعليم
Ministry of Education
وزارة التربية
MINISTRY OF EDUCATION
وزارة التربية والتعليم
وزارة التربية والتعليم
Ministry of Education
وزارة التربية والتعليم
OECD
UNESCO
جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
جامعة الدول العربية
THE WORLD BANK
جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY
1966
HARVARD
جامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي
جامعة قطر
QATAR UNIVERSITY
جامعة الملك سعود
King Saud University
1957
Arabian Gulf University
ISESCO
إيسيسكو
AL ISKANDARI
BAHRAIN
جامعة عبدالله السالم
Abdullah Al Salem University
ISEFC
المعهد العالي للتربية والتكوين المستمر
Institut Supérieur de l'Éducation et de la Formation Continue
هيئة تقويم التعليم والتدريب
Education & Training Evaluation Commission
ISTE
University of Zagreb
UNESCO
United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization
منظمة الأمم المتحدة للتربية و التعليم و الثقافة
RCICT
Regional Centre for Information and Communication Technology
المركز الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات و الإتصال
UAEU
جامعة الإمارات العربية المتحدة
United Arab Emirates University
QUEEN RANIA TEACHER ACADEMY
أكاديمية الملكة رانيا لتدريب المعلمين
unesco
مركز تحت رعاية اليونسكو
RCEP
المركز الإقليمي للتخطيط التربوي
Regional Center for Educational Planning
UNESCO
RCQE
المركز الإقليمي للجودة والتميز في التعليم
Qassim University
جامعة القصيم
الإمام
جامعة محمد بن زايد للعلوم الإنسانية
MOHAMED BIN ZAYED UNIVERSITY FOR HUMANITIES
جامعة كلباء
UNIVERSITY OF KALBA

المحتوى	الصفحات
تقديم	9
السياق العام للمؤتمر	11
أهداف المؤتمر	12
محاور المؤتمر	13
المشاركون في المؤتمر	15
برنامج المؤتمر	17
فعاليات المؤتمر	19
اليوم الأول	19
الجلسة الافتتاحية	19
الكلمات الرئيسية لليوم الأول	23
الجلسة العامة الأولى	25
الجلسة العامة الثانية	27
المائدة المستديرة	29
ورشة العمل التدريبية	31
اليوم الثاني	33
الكلمات الرئيسية لليوم الثاني	33

المحتوى	الصفحات
الجلسة العامة الثالثة	35
الجلسة العامة الرابعة	37
الجلسة الختامية	39
نتائج أعمال المؤتمر وتوصياته	41
أ. الرسائل الأساسية للمؤتمر	43
ب. التوصيات ذات الصلة بمسارات تحويل التعليم في دول الخليج	44
أولا: إعادة النظر في غايات التعليم ومضامينه وطرق تقديمه	44
ثانيا: دعم المعلمين لقيادة تحويل التعليم	45
ثالثا: إدارة التحول الرقمي في التعليم	46
رابعا: تحسين كفاءة الإنفاق على التعليم	48
الملاحق	51
الملحق رقم (1): السير الذاتية للمتحدثين في المؤتمر	51
الملحق رقم (2): السير الذاتية لمديري جلسات المؤتمر	75

تقديم

د. محمد مطير الشريكة
مدير المركز

هذا المؤتمر التربوي الدولي هو أحد النشاطات المستمرة للمركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، ضمن مبادراته الهادفة إلى متابعة المستجدات العالمية في الأفكار والممارسات التربوية، للإفادة منها في إثراء مشروعات التطوير التربوي في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج، وتنمية خبرات الاختصاصيين التربويين، من خلال تبادل الآراء ووجهات النظر حول القضايا التربوية ذات الاهتمام المشترك، والاطلاع على التجارب والتجديدات التربوية المتميزة، على المستويين الإقليمي والدولي.

وعلى مدى السنوات الماضية، نظم المركز ثلاثة مؤتمرات تربوية دولية، وأصدر ثلاثة كتب توثق نتائجها وتوصياتها، تأكيدا لالتزامه بدوره الرائد في دعم تطوير التعليم وتعزيز جودته في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج. ويأتي هذا المؤتمر التربوي الدولي الرابع، والذي يحمل عنوان «تحويل التعليم: الفرص والتحديات لتعزيز مستقبل التعليم في دول الخليج»، في وقت حرج يشهد العالم فيه تطورات سريعة في التقنيات الحديثة، وتحولات عميقة على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما يفرض علينا ضرورة إعادة صياغة منظومة التعليم في دولنا الخليجية لتكون قادرة على تلبية مطالب المستقبل، وتعزيز قدرات أبنائنا على الابتكار والتكيف مع التحولات الجذرية التي يشهدها العالم.

ويعكس عنوان المؤتمر حاجتنا الماسة إلى استكشاف الفرص والتحديات التي تواجه التعليم في منطقتنا، وتحديد مسارات العمل الممكنة لتحسين أنظمة التعليم وتطويرها بما يحقق الرؤى التنموية لدولنا، ويلبي تطلعات قادتنا وشعوبنا للتقدم والازدهار. ويرتبط موضوع المؤتمر بشكل وثيق بالنقاش العالمي المتزايد حول فكرة تحويل التعليم، والتي باتت تشغل حيزا كبيرا من الاهتمام على مستوى المؤسسات الدولية والمجتمعات الأكاديمية في شتى أنحاء العالم. ومن أبرز أهداف هذا المؤتمر أن تكون دول الخليج جزءا فاعلا من هذه الجهود العالمية لإعادة التفكير في التعليم وغاياته وممارساته، بما يعزز من قدرتها على مواكبة التغيرات العالمية وتلبية احتياجات المستقبل.

وهكذا فقد سعى المركز من خلال هذا المؤتمر إلى خدمة جهود تطوير التعليم في دول الخليج، وربطها بالتوجهات العالمية الحديثة في هذا المجال، وتهيئة الأجواء الملائمة للنقاش الهادف وتعزيز فرص التعاون والعمل المشترك بين مختلف الأطراف المعنية بالعملية التعليمية من خبراء، وأكاديميين، وصناع قرار، وممارسين تربويين. فنحن نؤمن بأن دور المركز لا يقتصر على إجراء البحوث والدراسات، بل يمتد إلى خلق فرص حقيقية لنقل الخبرات وتعزيز الشراكات، والمساهمة الفعالة في تطوير السياسات التربوية، ودعم خطط تطوير التعليم وتعزيز جودته في دولنا الخليجية، في إطار من التكامل والتنسيق مع منظومة مكتب التربية العربي لدول الخليج بأجهزته المختلفة.

وإننا إذ نعبر عن شكرنا العميق لجميع من أسهم في نجاح هذا المؤتمر، فإننا نأمل أن تكون مخرجاته نقطة انطلاق نحو إحداث نقلة نوعية في التعليم في دول الخليج، وأن تُترجم توصياته إلى واقع ملموس في ميدان التعليم. فالأفكار والتوصيات التي خرج بها هذا المؤتمر جديرة بأن تصبح محورا أساسيا لخطط التطوير التربوي المستقبلية التي تنسجم مع أولوياتنا الوطنية والتوجهات العالمية؛ كما تعد أساسا قويا يدعم التحول التعليمي المنشود في دول الخليج، وتقود إلى تحسين جودة التعليم وجعله أكثر توافقا مع متطلبات القرن الحادي والعشرين.

المؤتمر التربوي الدولي الرابع

تحويل التعليم

الغرض والتحديات لتعزيز مستقبل التعليم في دول الخليج

السياق العام للمؤتمر

على مدار يومي 5 و6 نوفمبر 2024، انعقد المؤتمر التربوي الدولي الرابع للمركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج في الكويت، تحت عنوان «**تحويل التعليم: الفرص والتحديات لتعزيز مستقبل التعليم في دول الخليج**»، وذلك برعاية كريمة من معالي المهندس سيد جلال سيد عبد المحسن الطبطبائي، وزير التربية في دولة الكويت. ويأتي هذا المؤتمر كاستجابة لمخرجات قمة تحويل التعليم التي عقدت في أسبوع الأمم المتحدة في سبتمبر 2022م، ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي عقد بمقرر الأمم المتحدة في سبتمبر 2024م، والذي تضمن جدول أعماله مناقشة قضية تحويل التعليم، بغية «تحقيق تحول أساسي في كيفية النظر إلى التعليم والتعامل معه، بما في ذلك ما يتعلق بالغرض من التعليم؛ وبيئة التعلم؛ ومهنة التدريس؛ وتسخير التحول الرقمي؛ والاستثمار في التعليم؛ والدعم متعدد الأطراف للتعليم الجيد للجميع».

وعلى الرغم من اختلاف السياقات التعليمية والاجتماعية والاقتصادية بين بلدان العالم ومناطقه المختلفة، تظل هناك مسارات عامة مشتركة لإحداث التحول في التعليم، يؤطرها الهدف الرابع في خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، الرامي إلى «ضمان توفير تعليم جيد ومنصف وشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع». ودول الخليج العربية ليست بمعزل عن هذه الحركة العالمية لتطوير التعليم، حيث تسترشد بها في وضع خطط التطوير التربوي، وتحديد المستهدفات الوطنية في قطاع التعليم، بما يناسب سياقها الاجتماعي والاقتصادي، وأولوياتها التنموية على الصعيد الوطني. وفي مسيرتها لبناء نظم تعليمية حديثة، حققت دول الخليج نجاحات مهمة على أصعدة عدة، منها تحسين نسب المشاركة في التعليم، وتحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم، وتطوير البنية التحتية للمدارس؛ لكنها لا تزال تواجه تحديات كبيرة في جوانب أخرى، لاسيما على صعيد تجويد التعليم، وتطوير مهارات المعلمين، وربط غايات التعليم ومناهجه باحتياجات العصر، ومطالب إعداد المتعلمين للحياة والعمل في عالم سريع التغير.

ومن هنا جاء هذا المؤتمر بغرض إتاحة المجال للتفكير بشأن مسارات العمل ذات الأولوية في مسيرة تحويل التعليم في دول الخليج، ومناقشة سبل التعامل مع التحديات التي تواجه التعليم اليوم، وكيفية استثمار الفرص المتوافرة لتحقيق التميز والاستدامة في النظام التعليمي. وقد ركز المؤتمر على عدة موضوعات تمثل المحاور الأساسية للنقاشات ذات الصلة بتحويل التعليم، وهي إعادة التفكير في غايات التعليم لإكساب متعلمينا المعارف والمهارات والقيم اللازمة للحياة والعمل في عالم متغير ومتطور؛ ومناقشة السياسات المناسبة لدعم المعلمين للتأكد من امتلاكهم القدرة على قيادة وتنفيذ خطط تحويل التعليم؛ وبحث سبل تحقيق التحول الرقمي في التعليم والاستفادة من التطورات التكنولوجية في تحسين العملية التعليمية؛ بالإضافة إلى مناقشة قضية تمويل التعليم، وسبل تحسين كفاءة أداء النظام التعليمي وتحسين جودته. هذه المسارات مثلت المحاور الأساسية للنقاش في المؤتمر، بغية الخروج بتوصيات عملية بشأن كيفية تحقيق تحول إيجابي وشامل في أنظمة التعليم بدول الخليج العربية، من خلال التركيز على تعزيز الجودة وتمكين المعلمين والمتعلمين.

أهداف المؤتمر

استهدف المؤتمر التربوي الدولي الرابع للمركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج استكشاف سبل تطوير التعليم في دول الخليج، استنادا إلى أحدث التوجهات العالمية والرؤى المستقبلية، مع التركيز على الاستفادة من مخرجات المؤتمرات الدولية ذات الصلة بقضية تحويل التعلم. وبذلك فقد سعى المؤتمر إلى مناقشة مسارات العمل ذات الأولوية في مسيرة تحويل التعليم في دول الخليج، وتوفير حلول عملية تسهم في تعزيز قدرات الأنظمة التعليمية على مواجهة تحديات المستقبل وتحقيق التميز والاستدامة. وقد تمثلت الأهداف الأساسية للمؤتمر فيما يلي:

1. **مناقشة مستقبل التعليم في دول الخليج وفق التوجهات العالمية:** سعى المؤتمر إلى مناقشة مستقبل التعليم في دول الخليج في ضوء التوجهات العالمية الحديثة التي ظهرت بعد قمة الأمم المتحدة لتحويل التعليم 2022. وركز المؤتمر على إعادة التفكير في غايات التعليم، وبحث كيفية تكييف الأنظمة التعليمية في دول المنطقة مع التحولات العالمية المعاصرة، بما في ذلك التوجه نحو الرقمنة والاعتماد على الذكاء الاصطناعي، وتغير أساليب إنتاج المعرفة ونشرها، والتغيرات المناخية والبيئية الخطيرة، والتحولات الجذرية في أسواق العمل.

2. **تقصي آثار قمة تحويل التعليم على ميدان العمل التربوي والتعليمي في دول الخليج:** استهدف المؤتمر دراسة تأثير مخرجات وتوصيات قمة الأمم المتحدة لتحويل التعليم 2022 على واقع التعليم في دول الخليج، مع تحليل كيفية انعكاس هذه التوصيات على السياسات التعليمية، وأساليب التعليم والتعلم، والتوجهات المستقبلية للتعليم في المنطقة. كما استهدف المؤتمر مناقشة سبل تطبيق هذه التوصيات على أرض الواقع لتعزيز جودة التعليم وتحقيق الأهداف الاستراتيجية الوطنية.

3. **رصد أبرز التحديات التي تواجه منظومة العمل التربوي في دول الخليج:** سعى المؤتمر إلى مناقشة التحديات الرئيسة التي تعترض مسار تطوير التعليم في دول الخليج، مثل جودة التعليم، والتأهيل المهني للمعلمين، والابتكار في بيئات التعلم، وتعزيز كفاءة نظم التعليم. واستهدف تسليط الضوء على كيفية مواجهة هذه التحديات من خلال السياسات التعليمية المبتكرة، وتوظيف التكنولوجيا في التعليم، وتهيئة بيئات تعليمية جاذبة ومحفزة ومستدامة.

4. **الإفادة من التوجهات التربوية لمستقبل التعليم ما بعد 2030:** ركز المؤتمر على استشراف المستقبل التعليمي لما بعد عام 2030، والاستفادة من التوجهات التربوية الحديثة لتعزيز منظومة التعليم، وتعرف سبل تكييف المناهج وطرق التدريس مع المتغيرات العالمية المتسارعة، بهدف إكساب المتعلمين المعارف والمهارات والقيم المطلوبة في عالم سريع التغير، وإعداد الأجيال القادمة لمستقبل يزخر بالتحديات والفرص.

5. **تبادل الخبرات التربوية وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء:** سعى المؤتمر إلى تعزيز تبادل الخبرات والمعارف بين الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج، وتشجيع التعاون فيما بينها في مجالات التعليم والبحث التربوي. كما استهدف المؤتمر بناء شراكات استراتيجية بين المؤسسات التعليمية في المنطقة، وتعزيز التعاون مع المنظمات والمؤسسات الدولية المعنية بالتعليم، ودعم الجهود المشتركة لتحسين جودة التعليم وتعزيز قدراته على تلبية الاحتياجات الوطنية.

ركزت محاور المؤتمر التربوي الدولي الرابع على القضايا الأساسية والتحديات الراهنة التي تواجه نظم التعليم في دول الخليج، مسترشدة بالتوجهات والتجارب العالمية المتميزة في مجال التعليم. وجاء اختيار هذه المحاور بهدف معالجة الجوانب المختلفة للتحول التعليمي المطلوب لتحقيق تعليم مبتكر ومنصف ومستدام، قادر على تلبية احتياجات الأجيال القادمة في دول المنطقة. وفيما يلي شرح موجز لمحاور المؤتمر.

1. غايات التعليم: المعرفة والمهارات والقيم اللازمة للحياة والعمل والتنمية المستدامة

مع تزايد تعقيد العالم المعاصر، والوتيرة السريعة لتدهور البيئة والتغير المناخي الذي يهدد كوكبنا، والتحول التكنولوجي السريع، وتطور تقنيات الذكاء الاصطناعي، والتغيرات العميقة في عالم العمل، والتغير الجذري في أساليب إنتاج البيانات والمعارف ونشرها واستخدامها، يبدو أن هناك حاجة ملحة إلى إعادة النظر في الغايات الحالية للتعليم لمواجهة هذه التحديات، وإكساب الأطفال والشباب المعارف والمهارات والقيم والاتجاهات التي تمكنهم من التكيف مع هذه المتغيرات، والإسهام بشكل فاعل في بناء مستقبل زاهر وسلمي ومستدام. ولذلك سعى المؤتمر من خلال هذا المحور إلى استكشاف الإجابات الممكنة عن سؤال أساسي هو: ما التحول الذي يجب إحداثه في غايات التعليم بدول الخليج لإكساب الأطفال والشباب المعارف والمهارات والقيم والمواقف الملائمة لطبيعة العصر، والتي تمكنهم من الاستجابة بنجاح لمطالب الحياة والعمل في المستقبل، وتزيد من إسهامهم في تحقيق الرؤى الوطنية للتنمية المستدامة؟

2. مهنة التدريس: سياسات دعم المعلمين لقيادة تحويل التعليم

إن نجاح جهود وخطط تحويل التعليم مرهون بوجود معلمين مؤهلين تأهيلا جيدا، ولديهم الدافعية للقيام بأدوارهم المهنية بالكفاءة المطلوبة، ويعملون في ظروف عمل مواتية، ويحظون بالدعم والاحترام الكافي من جانب الدولة والمجتمع. وتشير التقارير الدولية إلى وجود تحديات أساسية تواجهها أنظمة التعليم فيما يتعلق بالمعلمين ومهنة التدريس، من أبرزها: نقص أعداد المعلمين، وقلة فرص التطوير المهني، وتدني المكانة الاجتماعية للمعلمين ومهنة التدريس، والعمل في ظروف غير مواتية، ونقص الاستقلالية، وضعف القدرة على الابتكار والإبداع في التدريس. ولذا، ركزت نقاشات المؤتمر في هذا المحور على التحول المطلوب إحداثه في السياسات التعليمية لدول الخليج لدعم المعلمين وتحفيزهم وتمكينهم من قيادة خطط التطوير التربوي وتطبيقها في الميدان بشكل ناجح.

3. التحول الرقمي في التعليم: المطالب والفرص والتحديات

إن المؤسسات التعليمية مطالبة في هذا العصر بالإسراع في تنفيذ خطط التحول الرقمي في التعليم، لتواكب المؤسسات المجتمعية الأخرى التي قطعت شوطا كبيرا في هذا الجانب، وغيرت بشكل جذري من آلية عملها، ونمط إدارتها، وطريقة تقديم خدماتها لعملائها. وعلى الرغم من أن أزمة كورونا قد أظهرت تأخر أنظمة التعليم عن اللحاق بركب التحول الرقمي، إلا أنها كانت في الوقت ذاته سببا في إحداث دفعة كبيرة لمبادرات التحول الرقمي في التعليم، وتحقيق المعلمين لابتكارات ملموسة في مجال دمج التقنية في عمليات التعليم والتعلم والتقييم. لكن نجاح هذه المبادرات على النحو المأمول مرهون بإحداث تحولات جذرية في الهياكل التعليمية القديمة، والابتعاد عن الحلول التكنولوجية المجزأة، وأن

يكون مسار التحول الرقمي جزءا من جهود منهجية أكبر لبناء منظومة تعليمية متكاملة ومبتكرة للتعليم والتعلم مدى الحياة، تكون أكثر إنصافا وفعالية واستدامة. ولذلك سعى المؤتمر من خلال هذا المحور إلى محاولة الوصول إلى فهم أعمق لمطالب التحول الرقمي في التعليم في دول الخليج، وبخاصة ما يتعلق منها بتوفير المحتوى التعليمي الرقمي عالي الجودة، وإكساب المعلمين الكفايات التقنية المطلوبة لهذا النوع من التعليم. وركز النقاش في هذا المحور أيضا على تعرف أفضل الابتكارات وأنسب السبل لاغتنام الفرص الكامنة في التعليم الرقمي، وبحث العواقب السلبية المحتملة لدمج التقنية في التعليم على الصعيد الإنساني والمجتمعي، والسياسات التعليمية المطلوبة لمعالجة هذه العواقب.

4. الإنفاق على التعليم وتحسين كفاءة أداء النظام التعليمي

تحتل دول الخليج مكانة مرتفعة نسبيا في معدلات الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج القومي الإجمالي، مقارنة بدول العالم. لكن الإشكالية تكمن في عدم انعكاس معدلات الإنفاق العالية تلك على كفاءة أداء النظام التعليمي، وعلى مستوى جودة المخرجات التعليمية. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها دول الخليج في مجال تمويل التعليم، وتحسين جودته، وتعزيز إجراءات حوكمته، لا تزال هناك حاجة إلى بذل جهود أكبر لتحسين مؤشرات جودة التعليم، ورفع مستوى كفاءة أداء المنظومة التعليمية، وتوسيع المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم وإدارته. ولذا، ركز النقاش في هذا المحور على بحث السياسات والإجراءات المطلوبة لتحسين كفاءة الإنفاق على التعليم، بما يعزز حوكمة النظام التعليمي، ويحسن مؤشرات جودته، ويطور كفاءة أداء المؤسسات التعليمية.

المشاركون في المؤتمر

استقطب المؤتمر التربوي الدولي الرابع للمركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج نخبة من الخبراء والأكاديميين والاختصاصيين التربويين من مختلف أنحاء العالم، مما جعله منصة فريدة للتفاعل وتبادل الأفكار والخبرات. وقد بلغ عدد المشاركين في المؤتمر ما يقارب 600 مشارك، على النحو الآتي:

- 26 **متحدثا من الخبراء والأكاديميين البارزين المختصين في موضوعات المؤتمر**، والذين يمثلون مؤسسات تعليمية وبحثية رائدة من مختلف قارات العالم، من بينهم وزراء سابقون. وقد أتاحت مشاركتهم فرصة للاستفادة من التجارب الدولية المتقدمة والتوجهات العالمية الرائدة، وتقديم رؤى جديدة حول التحولات المطلوبة في مجال التعليم (انظر الملحق رقم 1 للاطلاع على السير الذاتية للمتحدثين في المؤتمر).

- **وفود رسمية من دول الخليج**، ضمت وكلاء وزارات التربية والتعليم، وأعضاء مجلس أمناء المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، إلى جانب عدد من الاختصاصيين التربويين من وزارات التربية والتعليم بالدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج، الذين يؤدون دورا محوريا في تطوير السياسات التعليمية في بلدانهم.

- **ممثلو عدد من المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بالتعليم والبحث التربوي**، من بينها منظمة اليونسكو، ومنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو)، والأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج للعربية، ومكتب التربية الدولي التابع لليونسكو (IBE)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)، والبنك الدولي، ومكتب اليونسكو الإقليمي لدول الخليج واليمن، ومركز اليونسكو الإقليمي للجودة والتميز في التعليم، والمركز الإقليمي للتخطيط التربوي، والهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، وهيئة تقويم التعليم والتدريب في المملكة العربية السعودية، وأكاديمية الملكة رانيا لتدريب المعلمين، ومكتب التربية العربي لدول الخليج، والمركز العربي للتدريب التربوي لدول الخليج. وقد أضفت مشاركة هذه المنظمات بعدا دوليا على النقاشات وعززت من فرص تبادل الخبرات والتعاون العابر للحدود.
- **عدد من رؤساء الجامعات وعمداء وأساتذة كليات التربية** من مختلف دول الخليج، ممن يسهمون بدور بارز في إعداد وتأهيل المعلمين وبناء الكفاءات التعليمية.
- **جمع غفير من الباحثين والأكاديميين والممارسين العاملين في حقل التعليم**، الذين يمتلكون رؤى عملية وتجارب ميدانية تعزز من فهم قضايا التعليم على أرض الواقع.

وقد أسهم هذا التنوع في المشاركين في خلق بيئة غنية للنقاش والتعلم، وعزز من قدرة المؤتمر على تحقيق أهدافه في دعم وتحفيز تحويل التعليم في دول الخليج.

برنامج المؤتمر

تضمن برنامج المؤتمر مجموعة متنوعة من الفعاليات والنشاطات المصممة بعناية لإثراء الحوار وتعزيز تبادل الأفكار والخبرات بين المشاركين، وخلق بيئة تفاعلية تسهم في معالجة القضايا المطروحة على جدول أعمال المؤتمر، وتحقيق أقصى استفادة من الخبرات المتنوعة للمشاركين. وقد اشتمل برنامج المؤتمر على النشاطات والفعاليات الآتية:

1. الجلسة الافتتاحية:

شهدت مراسم افتتاح المؤتمر كلمات افتتاحية من جانب كبار الشخصيات المشاركة في المؤتمر، وعلى رأسها معالي المهندس سيد جلال سيد عبد المحسن الطبطبائي، وزير التربية بدولة الكويت، راعي المؤتمر، ومعالي الأستاذ جاسم محمد البديوي، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومعالي الدكتور عبد الرحمن بن محمد العاصمي، المدير العام لمكتب التربية العربي لدول الخليج، ومعالي الدكتور سالم بن محمد المالك، المدير العام لمنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو)، والسيد سفين أوستفيت، مدير مكتب التربية الدولي التابع لليونسكو، بالإضافة إلى الكلمة الترحيبية للدكتور محمد الشريكة، مدير المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج.

2. الكلمات الرئيسية:

ألقيت كلمات رئيسية من قبل خبراء دوليين بارزين في بداية اليوم الأول والثاني للمؤتمر، سلطت الضوء على القضايا المركزية المرتبطة بتحويل التعليم، وفرص وتحديات تعزيز مستقبل التعليم في دول الخليج. وقد مثلت هذه الكلمات الرئيسية الإطار الفكري الذي يرسم الخطوط العريضة للنقاش في المؤتمر، ويحفز المشاركين على التفكير النقدي في الموضوعات التي يعالجها.

3. الجلسات العامة:

تضمن برنامج المؤتمر أربع جلسات عامة شهدت تقديم أوراق عمل حول محاور المؤتمر، بمشاركة خبراء وأكاديميين على المستويين الإقليمي والدولي. ودار فيها نقاش معمق حول غايات التعليم في ظل التحولات العالمية، وسبل تطوير مهنة التدريس لدعم المعلمين، ومطالب إحداث التحول الرقمي في التعليم وفرصه وتحدياته، إضافة إلى بحث قضايا الإنفاق على التعليم وتحسين كفاءة أداء النظام التعليمي.

4. مائدة مستديرة:

عقدت مائدة مستديرة في مساء اليوم الأول للمؤتمر تحت عنوان: «**تحديات تحويل التعليم وتعزيز مستقبل التعليم في دول الخليج**»، شارك فيها 40 فردا من قادة التعليم في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج، والخبراء المتحدثين في المؤتمر، وممثلي المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بالتعليم، إضافة إلى عدد من رؤساء الجامعات وعمداء كليات التربية في دول الخليج. وقد استهدفت المائدة المستديرة مناقشة التحديات الأساسية التي تواجه التعليم في المنطقة، واستكشاف فرص التعاون بين الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية في المجالات ذات الصلة بتحويل التعليم في دول الخليج.

5. ورشة عمل تدريبية:

عقدت ورشة عمل تدريبية في مساء اليوم الأول للمؤتمر حول موضوع «**تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم**»، بمشاركة 50 فردا من طلبة كلية التربية وكلية

التربية الأساسية والمعلمين وغيرهم من الممارسين في حقل التعليم. واستهدفت هذه الورشة تعريف المشاركين بأحدث التقنيات والابتكارات في مجال التعليم المعتمد على الذكاء الاصطناعي، وتمكينهم من اكتساب المهارات والخبرات العملية التي يمكن تطبيقها في بيئاتهم التعليمية.

6. معرض تربوي مصاحب:

أقيم على هامش المؤتمر معرض تربوي شاركت فيه مؤسسات ومنظمات تربوية محلية وإقليمية، عرضت فيه أحدث إصداراتها وأعمالها في مجال تطوير التعليم، مما أتاح المجال للمشاركين للاطلاع على الابتكارات والمبادرات التربوية الرائدة، وتوفير فرصة تفاعلية للتواصل المباشر مع الجهات العارضة والاطلاع على أحدث المستجدات في مجال الأدوات والموارد التعليمية.

اليوم الأول

الجلسة الافتتاحية

بدأت الجلسة الافتتاحية للمؤتمر بكلمة من **معالي المهندس سيد جلال سيد عبدالمحسن الطبطبائي**، وزير التربية بدولة الكويت، وراعي المؤتمر، أشار فيها إلى أن هذا المؤتمر يشكل منصة حيوية لتبادل الأفكار والرؤى حول مستقبل التعليم، خاصة في ظل التحولات السريعة التي يشهدها العالم، سواء على صعيد التكنولوجيا، أو التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، أو التنمية البشرية. وأشاد بالدور الرائد الذي يقوم به المركز العربي للبحوث التربوية في مساندة جهود تطوير التعليم في دول الخليج كافة، من خلال ما يقدمه من برامج ومبادرات عديدة، والذي أثبت أنه شريك إستراتيجي وفاعل في مسيرة تطوير التعليم، سواء من خلال إجراء البحوث والدراسات التربوية المتقدمة، أو عبر تنظيم المؤتمرات والورش التدريبية التي تسهم في تبادل الخبرات وتعزيز التعاون بين دول المنطقة.

ثم تحدث **معالي الأستاذ جاسم محمد البديوي**، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مؤكدا في كلمته أن التعليم يمثل ركيزة أساسية لتحقيق متطلبات أهداف التنمية المستدامة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وأشار إلى أن هذا المؤتمر يأتي في وقت مفصلي يتطلب منا التفكير العميق في كيفية إعداد أجيال المستقبل لمواجهة تحديات العصر الحديث، خاصة وأن دول مجلس التعاون تعد جزءا لا يتجزأ من المنظومة الدولية، كما أنها ليست بمنأى عن مثل هذه التحديات. وسلط الضوء على ما بذلته دول مجلس التعاون من جهود عديدة لدعم وتطوير كافة الملفات المتعلقة بالتعليم.

وفي كلمته، أشار **معالي الدكتورعبد الرحمن العاصمي**، مدير عام مكتب التربية العربي لدول الخليج، إلى أن هذا المؤتمر، يمثل واحدا من الاستجابات الخليجية لمخرجات وتوصيات قمة تحويل التعليم المنعقدة في نيويورك عام 2022م. وعلى الرغم من ذلك، فإننا نُدرك أن خصوصية التجربة الخليجية، وطبيعة التحديات التي تواجهها، تتطلب منا أن نُعيد صياغة المفاهيم التأسيسية التي انطلقت منها قمة تحويل التعليم، والمسارات العامة التي حددتها، بما ينسجمُ مع الاحتياجات الحقيقية والمُلحة للواقع التعليمي الخليجي، في ضوء الإستراتيجيات والخطط الوطنية لتطوير التعليم، من أجل الاستفادة من الجهود المبذولة، والبناء على المنجزات والمُكتسبات السابقة.

كما ألقى **معالي الدكتور سالم بن محمد المالك**، المدير العام لمنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو)، كلمة أشار فيها إلى الاهتمام العالمي المتزايد بقضية تحويل التعليم، وبخاصة في ظل التطورات العميقة في بنية المجتمع العالمي نتيجة ثورة الذكاء الاصطناعي واقتصاد المعرفة القائم على رأس المال الفكري والمهارات والأصول غير الملموسة. ولفت الانتباه إلى مجموعة من الحقائق التي ينبغي أخذها في الحسبان عند مناقشة قضية تحويل التعليم، وهي الثقل الديمغرافي لعدد الطلبة في أنظمة التعليم الخليجية، وضرورة الانتباه إلى مناهج الإصلاح وعدم الإفراط في الوثوق بالمناهج المستوردة، وأهمية استيعاب التحول الرقمي في التعليم، مع التركيز على دور الأسرة والمعلم في تحويل التعليم.

بعد ذلك، ألقى السيد سفين أوستفيت، مدير مكتب التربية الدولي التابع لليونسكو، كلمة سلط فيها الضوء على دور مكتب التربية الدولي في قيادة الحوار العالمي حول المناهج الدراسية، وتطوير الابتكارات في مجالات التعليم والتعلم والتقييم، ودعم الأنظمة التعليمية لتلبية الاحتياجات المتغيرة للطلبة والمجتمعات حول العالم، مشيرا إلى أنه منذ تأسيسه في عام 1925، عمل مكتب التربية الدولي جنبًا إلى جنب مع مختلف دول العالم لجعل أنظمة التعليم الوطنية أكثر ملاءمة ومرونة وقدرة على الاستجابة للتحديات المحلية والعالمية. ثم عرج على محاور المؤتمر الأربعة، مستعرضا كيف تتوافق خبرات مكتب التربية الدولي مع أهداف دول الخليج لتحقيق تحول فعال في التعليم. واختتم كلمته بالإشادة بالتزام دول الخليج بتحويل التعليم وإعداد الشباب لمستقبل مليء بالفرص، معبرا عن تطلعه لبناء أنظمة تعليمية مرنة وتحويلية يمكن من خلالها إعداد شبابنا للقيادة والابتكار والإلهام بطرق من شأنها أن تخلق مستقبلا سلميا وأكثر إشراقا واستدامة للجميع.

ثم تحدث سعادة الدكتور محمد الشريكة، مدير المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، مشيرا في كلمته إلى أن هذا المؤتمر يأتي في وقت حرج يشهد العالم فيه تطورات سريعة في مختلف المجالات، مما يفرض علينا ضرورة إعادة صياغة منظومة التعليم لتكون قادرة على تلبية متطلبات المستقبل، وتعزيز قدرات أبنائنا على التكيف مع التحولات الجذرية التي يشهدها العالم. وأشار إلى أن عنوان المؤتمر يعكس حاجتنا الماسة إلى استكشاف الفرص والتحديات التي تواجه التعليم في منطقة الخليج، وتحديد مسارات العمل الممكنة لتحسين أنظمة التعليم وتطويرها بما يحقق الرؤى التنموية لدولنا. وأشاد بالجهود الكبيرة التي تبذلها الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج في تطوير أنظمتها التعليمية، مؤكدا على الدور الحيوي الذي يؤديه المركز في دعم خطط وبرامج تطوير التعليم في الدول الأعضاء. وعبر عن ثقته في خروج هذا المؤتمر بتوصيات عملية قابلة للتنفيذ، تسهم في دعم خطط التحول التعليمي في دول الخليج.

تحويل التعليم
TRANSFORMING EDUCATION
المؤتمر التربوي الدولي الرابع

اليوم الأول
الكلمات الرئيسية

بدأت الفعاليات العلمية للمؤتمر في يومه الأول بكلمتين رئيسيتين، كانت الأولى **للبروفيسور ليوناردو جارنييه**، المستشار السابق للأمين العام للأمم المتحدة بشأن قمة تحويل التعليم 2022، ووزير التعليم السابق في كوستاريكا، تحت عنوان: «**تحديات التعليم في عالم يتسم بالعولمة واللامساواة و انعدام اليقين**»، بدأها بتسليط الضوء على ملامح الأزمة العالمية للتعليم، وآثارها الضخمة على المدى الطويل. ثم أكد ضرورة العمل على توفير فرص التعليم الجيد والمنصف والشامل لجميع الأطفال في مدارس آمنة وصحية، مما يستدعي بناء مزيد من المدارس الجيدة، وتوفير مزيد من المعلمين المؤهلين، والاستفادة من الثورة الرقمية، وتحويل كل من محتوى التعليم وأساليبه. ولفت الانتباه إلى التحديات التي تعرقل هذا المسار، وبخاصة نقص التمويل، والفجوة الهائلة في تمويل التعليم بين الدول الغنية والفقيرة، مؤكدا ضرورة زيادة معدلات الاستثمار في التعليم، مع توجيه الجزء الأكبر منه إلى الفئات المحرومة، ومراعاة كفاءة الإنفاق بما ينعكس على تحسين جودة التعليم.

ثم قدم **الدكتور أندرياس شلايشر**، مدير إدارة التعليم والمهارات بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، محاضرة (عبر الفيديو) بعنوان: «**مستقبل التعليم: رؤى مستخلصة من نتائج برنامج التقييم الدولي للطلاب (PISA) و أبحاث منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)**»، ركز فيها على ضرورة تحويل التعليم لمواكبة تحديات العصر الرقمي والعولمة، مشيرا إلى أن نظم التعليم التقليدية لا تزال تميل إلى تعليم الطلبة وفق احتياجات الماضي بدلا من المستقبل. وأوضح دور التعليم في تقليل الفجوة بين سوق العمل وخريجي المؤسسات التعليمية في العالم العربي. كما ناقش التحديات العالمية، مثل الفجوة بين النمو الاقتصادي والموارد المحدودة، وتأثير التكنولوجيا الرقمية والعولمة على المجتمعات. وأكد أهمية التعليم في بناء قدرات التفكير النقدي والإبداعي، حيث لم تعد المعرفة وحدها كافية، بل يتطلب النجاح القدرة على تطبيق المعرفة بطرق مبتكرة. وشدد على أهمية فهم القيم

الأخلاقية والوعي الثقافي لتعزيز التعاون بين الثقافات المختلفة، مع الإشارة إلى الدور الذي يمكن أن يؤديه الذكاء الاصطناعي كأداة داعمة للتعليم. ومع ذلك، حذر من مخاطره إذا لم يتم استخدامه بوعي وبطريقة أخلاقية. ودعا في ختام محاضرته إلى إعادة صياغة دور المعلمين كمصممين لبيئات تعلم إبداعية وموجهين لتجربة تعليمية شاملة تواكب متطلبات المستقبل.

الجلسة العامة الأولى

تناولت هذه الجلسة موضوع «**غايات التعليم: المعرفة والمهارات والقيم اللازمة للحياة والعمل والتنمية المستدامة**»، وتولى إدارتها الأستاذ الدكتور إبراهيم بن عبد الله الحميدان، المشرف العام على مركز بحوث التعليم في وزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية.

وبدأت الجلسة بمحاضرة لريناتو أوبرتي، الخبير الأول في مكتب التربية الدولي التابع لليونسكو، بعنوان: «**مناهج تعليمية وطرق تدريس تحويلية لدعم رؤية متجددة للتعليم والمجتمع**»، تناول فيها أهمية التعليم في صياغة رؤية جديدة للحضارة والمجتمع في ظل التحولات العالمية المتسارعة. وأكد ضرورة إعادة التفكير في التعليم كأداة رئيسة لتحقيق مستقبل مستدام وعادل. واقترح أربعة محاور أساسية لإعادة التفكير في دور التعليم لبناء مستقبل زاهر ومستدام هي: إجراء حوار سياسي وسياساتي حول التعليم والتعلم والمناهج بمشاركة جميع المعنيين وأصحاب المصلحة؛ وتبني تعليم ومناهج تحولية تعزز العدالة الاجتماعية وتلبي احتياجات وتطلعات جميع المتعلمين؛ والتعامل مع التحديات العالمية الملحة مثل الثورة الصناعية الرابعة والجوائح الصحية والتنمية المستدامة والذكاء الاصطناعي؛ وأخيرًا تطوير المناهج وطرق التدريس لتأهيل الأجيال الجديدة للعيش

المستدام. ودعا في ختام محاضرته إلى مشاركة واسعة من الشباب وأصحاب المصلحة لتطوير تعليم يدعم الحرية الفكرية والإبداع ويعزز العدالة والمشاركة المجتمعية.

وبعد ذلك قدمت الشيخة الدكتورة حصة بنت حمد بن خليفة آل ثاني، الأستاذ المساعد في العلوم التربوية وعميد كلية التربية بجامعة قطر سابقا، محاضرة بعنوان: «**نحو حياة طيبة لبناء بيئات تعليمية مستدامة**»، أكدت خلالها أهمية دور التعليم في تفجير الطاقات الكامنة في الإنسان، لأداء رسالته في هذا العالم، وتحقيق الهدف من وجوده في الحياة، وذلك من خلال منهج شمولي متكامل يأخذ بعين الاعتبار كل مكونات الإنسان الروحية والعقلية العاطفية والبدنية والاجتماعية، مشيرة إلى أهمية هذه الركائز والدعائم الأساسية التي لا بد منها ليسعد الإنسان ويحيا حياة طيبة، ويسهم مع غيره من أبناء المجتمع مساهمة إيجابية لتحقيق السعادة للجميع. ولفتت الانتباه إلى التحديات التي تواجه التعليم في هذا العصر، وبخاصة تلك الناجمة عن الاستخدام الخاطئ للذكاء الاصطناعي. واختتمت محاضرتها بتقديم بعض التوصيات من أبرزها إعطاء الأولوية للحياة الطيبة في المدارس، ودمج خدمات الصحة النفسية في النظام المدرسي، وتقليل الضغط الأكاديمي على الطلبة، وإشراك المجتمع في رسم سياسات التعليم والإصلاح، وتشجيع المرونة في المسارات التعليمية وإعداد الطلبة للحياة المهنية.

ثم قدم بروفيسور فيرناندو رايمرز، أستاذ ممارسات التعليم الدولي بمؤسسة فورد ومدير المبادرة العالمية للابتكار في التعليم بجامعة هارفارد، محاضرة (عبر الفيديو) بعنوان: «**تعليم الطلبة لمستقبل أفضل**»، أشار فيها إلى أهمية التعليم في إعداد الطلبة لمستقبل أفضل، مسلطا الضوء على التوجهات العالمية الحديثة على صعيد التحولات الديمغرافية والاقتصادية والثقافية والسياسية والتعليمية والتكنولوجية، والتي ينبغي أخذها في الحسبان عند إعادة التفكير في غايات التعليم. وتناول في محاضرته التحديات العالمية الناجمة عن التغير المناخي وعدم المساواة والذكاء الاصطناعي، واقترح تصميم مناهج تعليمية شاملة للجميع تعزز المهارات الحياتية والاجتماعية والعاطفية، وتُعِد الطلبة للتفاعل مع قضايا معقدة بأساليب تعاونية وإبداعية. كما أكد أهمية تطوير كفايات المعلمين وقادة المدارس لتمكينهم من تقديم تعليم جيد ومنصف وشامل للجميع ومتعدد الأبعاد يدعم الاستدامة وحقوق الإنسان، ويشجع على الابتكار والمواطنة العالمية.

واختتمت الجلسة الأولى بمحاضرة للأستاذة الدكتورة نجوى الفزاع غريس، أستاذة التربية في المعهد العالي للتربية والتكوين المستمر بجامعة تونس، بعنوان: «**غايات التعليم: المعرفة والمهارات والقيم اللازمة للحياة وللعمل وللتنمية المستدامة**»، سعت فيها إلى الإجابة عن سؤال أساسي هو: «ما التحول الذي يجب إحداثه في غايات التعليم بدول الخليج لإكساب الأطفال والشباب المعارف والمهارات والقيم والمواقف الملائمة لطبيعة العصر، والتي تمكنهم من الاستجابة بنجاح لمطالب الحياة والعمل في المستقبل، وتزيد من إسهامهم في تحقيق الرؤى الوطنية للتنمية المستدامة؟». وللإجابة عن هذا السؤال، تناولت المحاضرة مفهوم الغايات التعليمية ودورها، وكيفية ضبطها، ودواعي تحديثها وتطويرها، كما أوضحت أنواع الغايات وأهميتها للحياة، وللعمل، وللتنمية المستدامة. وشددت على أهمية امتلاك المتعلمين لحزمة من المعارف والمهارات والقيم العامة (الشخصية والوجدانية والاجتماعية والكونية...) والعابرة للتخصصات، بما يسهم في تمكينهم من مواجهة التحديات المستقبلية.

الجلسة العامة الثانية

خصصت هذه الجلسة لمناقشة موضوع: «**مهنة التدريس: سياسات دعم المعلمين لقيادة تحويل التعليم**»، وتولى إدارتها الدكتور صبيح المخيزيم، عضو هيئة التدريس بكلية الهندسة والبترول في جامعة الكويت.

وبدأت الجلسة بمحاضرة للدكتورة لوسي بايلي، عميدة كلية البحرين للمعلمين بمملكة البحرين، بعنوان: «**مهنة التدريس: سياسات دعم المعلمين لقيادة تحويل التعليم**»، تناولت فيها سياسات دعم المعلمين القائمة على الأدلة، والتي أثبتت فعاليتها في توفير الأعداد الكافية من المعلمين المؤهلين تأهيلا جيدا والقادرين على قيادة تحويل أنظمة التعليم. واستعرضت التحديات التي تواجه أنظمة التعليم في جميع دول مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بتحسين جودة المعلمين. واستنادا إلى نتائج الأبحاث الدولية حول تحسين جودة المعلمين، حددت ثلاثة عناصر أساسية لإعادة هيكلة مهنة التدريس تتصل ببداية الالتحاق بهذه المهنة، وطبيعة عمل المعلمين، وتعزيز الشعور بقيمة مهنة التدريس والتطوير المهني المستمر. وعرضت الإصلاحات الناجحة التي اتخذتها مملكة البحرين فيما يتعلق بكل من هذه العناصر، والتي أسفرت عن زيادة سريعة في أعداد المعلمين وتحسين عملية التعلم في الفصول الدراسية. واختتمت محاضرتها بمناقشة إمكانية تطبيق هذه النتائج على البلدان الأخرى في مجلس التعاون الخليجي.

ثم قدمت الدكتورة أورا كو، أستاذة التربية بجامعة هونج كونج، عرضا بعنوان: «**فرص تطوير المعلمين: سد الفجوة بين المعرفة والممارسة**»، ناقشت فيه التحديات العالمية التي تواجه المعلمين نتيجة الضغوط المتعددة من الطلبة وأولياء الأمور والإداريين وغيرهم، مما يولد توترات بين متطلبات الواقع والممارسات التعليمية المثالية. وسلطت الضوء على أهمية تحليل واقع التطوير المهني للمعلمين في سياق التباين بين المعرفة والممارسة، حيث تعوق الأعراف الاجتماعية والديناميكيات الشخصية أحيانا الدعم المهني اللازم للمعلمين. ودعت إلى تعزيز دور المعلمين كمنتجين للمعرفة من خلال الانخراط في النشاطات البحثية ومناقشة التجارب المهنية، بهدف الوصول إلى فهم أعمق للممارسات المهنية للمعلمين وإعادة بناء أنظمة المعرفة. وأكدت أن سد الفجوة بين المعرفة والممارسة يتطلب مساحات آمنة للحوار المهني وتشجيع الابتكار في التدريس كأساس للتعلم التحويلي. كما دعت قادة التعليم إلى العمل على تعزز الوعي والقدرة على التكيف مع التحديات، مع إعادة تعريف التعلم كرحلة لتحقيق التكامل بين الأهداف التعليمية والواقع العملي.

بعد ذلك قدم كارلوس فارجاس تاميز، رئيس قسم تطوير المعلمين باليونسكو، ورئيس أمانة فريق العمل الدولي المعني بالمعلمين في إطار خطة التعليم 2030، محاضرة (عبر الفيديو) بعنوان: «**التقرير العالمي حول المعلمين لفريق العمل الدولي المعني بالمعلمين من أجل التعليم 2030: تحسين جاذبية التدريس من خلال إصلاح هيكل مهنة التدريس**»، أكد فيها أهمية دعم مهنة التدريس للتقدم نحو تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (SDG 4). وسلط الضوء على النقص العالمي في المعلمين، حيث يتطلب التعليم الابتدائي والثانوي على مستوى العالم توفير 44 مليون معلم إضافي بحلول عام 2030. وناقش في محاضرته أبعاد الهجرة الدولية للمعلمين وتأثيراتها على الدول المستضيفة مثل دول الخليج. كما أكد ضرورة تطوير مسارات مهنية للمعلمين كأداة لتحفيزهم والاحتفاظ بهم من خلال توفير فرص للتطور المهني والشخصي، وتشجيعهم على القيام بأدوار قيادية. وسلط الضوء على أبرز التجارب الناجحة في إعادة هيكلة مهنة التدريس عبر وضع أنظمة للرخصة المهنية للمعلمين وتطبيق أنظمة الترقي المبنية على الأداء، وبخاصة في دول كالسعودية ومصر والإمارات. واختتم محاضرته بالإشارة إلى أهمية التنمية المهنية المستمرة للمعلمين لضمان جودة التعليم وتعزيز استدامته.

واختتمت الجلسة بعرض قدمته الأستاذة الدكتورة عائشة بنت سالم الحارثية، الأستاذة بقسم الأصول والإدارة التربوية في كلية التربية بجامعة السلطان قابوس في سلطنة عمان، بعنوان: «**سياسات دعم المعلمين لقيادة تحويل التعليم في دول الخليج العربية: الواقع والمتطلبات**»، أشارت فيه إلى تعاظم دور المعلم في المرحلة القادمة نتيجة للتطور الهائل في التقنيات الرقمية وتوظيف الذكاء الاصطناعي في التعليم، والتغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية المتواترة، مما يستوجب مرونة وقيادة تعليمية فاعلة للمعلم ليتمكن من تفعيل أدواره المستقبلية في تحويل التعليم. وأكدت ضرورة مساندة السياسات التعليمية للمعلمين ودعمهم للقيام بأدوارهم المتوقعة في تحويل التعليم في دول الخليج، ومن ثم تطوير النظم الداعمة لهذه السياسات مثل نظم إعداد المعلمين وتأهيلهم، وتحسين بيئة العمل، وتوفير أنظمة عادلة للحوافز والترقي الوظيفي، مما ينعكس على قيادة المعلم لخطط التطوير التربوي وتطبيقها في الميدان. وتضمنت المحاضرة عرضا لنتائج دراسة استطلاعية لآراء المعلمين في دول الخليج حول المجالات الرئيسة المتعلقة بمهنة التدريس ودور المعلمين في قيادة تحويل التعليم في دول الخليج.

المائدة المستديرة

عقدت في مساء اليوم الأول للمؤتمر مائدة مستديرة حول موضوع: «**تحديات تحويل التعليم وتعزيز مستقبل التعليم في دول الخليج**»، بهدف إتاحة منصة مفتوحة للنقاش بين قادة التعليم في دول الخليج والخبراء الدوليين وممثلي المنظمات الإقليمية والدولية المشاركين في المؤتمر حول أحدث التوجهات والسياسات العالمية في تحويل التعليم، وكيفية الاستفادة من الفرص المتاحة لتعزيز مستقبل التعليم في دول الخليج، وسبل معالجة التحديات التي قد تعرقل تحقيق هذا الهدف، علاوة على استكشاف آفاق التعاون وتعزيز العمل التربوي المشترك. وأتاحت هذه المائدة المستديرة فرصة جيدة لتعميق النقاشات حول الموضوعات الرئيسة المطروحة في المؤتمر، وإيجاد الحلول العملية لتحقيق تحول تعليمي شامل في دول المنطقة، بالاستفادة من الخبرات الدولية.

وتولى إدارة النقاش في المائدة المستديرة الأستاذ الدكتور عبد السلام الجوفي، مستشار مكتب التربية العربي لدول الخليج. وقد بلغ عدد المشاركين في هذه المائدة المستديرة 44 مشاركا، من بينهم قادة التعليم في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج، بمن فيهم أصحاب السعادة أعضاء المجلس التنفيذي لمكتب التربية العربي لدول الخليج (وكلاء وزارات التربية والتعليم في دول الخليج واليمن)، وأعضاء مجلس أمناء المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج. كما شارك فيها الخبراء المتحدثون في المؤتمر، وممثلو المنظمات الإقليمية والدولية المشاركة في المؤتمر، ومن بينها: مكتب التربية الدولي التابع لليونسكو، ومكتب التربية العربي لدول الخليج، ومنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم

والثقافة (الإيسيسكو)، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)، ومكتب اليونسكو الإقليمي لدول الخليج واليمن، والبنك الدولي، والمركز الإقليمي للجودة والتميز في التعليم، والمركز الإقليمي للتخطيط التربوي، والهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، وهيئة تقويم التعليم والتدريب في المملكة العربية السعودية، وأكاديمية الملكة رانيا لتدريب المعلمين. كما شهدت المائدة المستديرة مشاركة عدد من رؤساء الجامعات، وعمداء كليات التربية، في دول الخليج.

وشهدت المائدة المستديرة نقاشا معمقا بين المشاركين حول ثلاثة محاور أساسية هي: التوجهات والسياسات العالمية والرؤى المستقبلية لتحويل التعليم، وفرص وتحديات تحويل التعليم في دول الخليج، وآفاق التعاون لتعزيز مستقبل التعليم في دول الخليج. وأفضى النقاش إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات بشأن مسارات تحويل التعليم في دول الخليج، شملت غايات التعليم ومضامينه وأساليب تقديمه، وسياسات دعم المعلمين لقيادة تحويل التعليم، وسبل تحقيق التحول الرقمي الآمن والفعال في التعليم، وتحسين كفاءة الإنفاق على التعليم وتحسين جودته.

ورشة العمل التدريبية

بالتزامن مع المائدة المستديرة، عقدت في مساء اليوم الأول للمؤتمر أيضا ورشة عمل تدريبية حول موضوع: «**تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم**»، قدمتها الدكتورة نادية الرياحي، عضو هيئة التدريس بكلية التربية في جامعة الكويت. واستهدفت ورشة العمل تعزيز فهم المشاركين للفوائد العملية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال التعليم وكيفية تأثيرها على تحسين جودة العملية التعليمية، وتزويد المشاركين بإستراتيجيات فعالة وأدوات عملية لتطبيق الذكاء الاصطناعي في الفصول الدراسية. وتناولت الورشة أيضا التحديات التي تواجه استخدام الذكاء الاصطناعي في السياق التعليمي، مع التركيز على الحلول والإجراءات التي تضمن تطبيق هذه التكنولوجيا بشكل آمن وفعال ومسؤول. إضافة إلى ذلك، سعت الورشة إلى تطوير مهارات المعلمين في دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي ضمن بيئاتهم التعليمية من خلال تقديم أمثلة عملية وتجارب ميدانية ناجحة يمكن الاقتداء بها.

وقد بلغ عدد المشاركين في ورشة العمل 48 مشاركا، بمن فيهم عدد من أساتذة كليات التربية، واختصاصيون تربويون من وزارات التربية والتعليم في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج، وعدد من مديري المدارس والمعلمين والمشرفين التربويين بدولة الكويت، إضافة إلى عدد من طلبة جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

وجرى خلال ورشة العمل استعراض التطبيقات الحالية للذكاء الاصطناعي في التعليم مثل أنظمة التدريس الذكية، وتطبيقات الدعم التعليمي المستندة إلى الذكاء الاصطناعي، وأدوات تحليل البيانات التعليمية، والتعلم الآلي، والتقييم التكيفي. كما تم شرح كيفية تطوير إستراتيجيات تدريس وتقويم تعتمد على الذكاء الاصطناعي، وتلبي الاحتياجات الفردية للطلبة، مثل التعلم المدمج والتقييم المستمر والتغذية الراجعة التكيفية. وتم مناقشة التحديات التقنية والبشرية والأخلاقية المرتبطة بتبني الذكاء الاصطناعي في المجال التعليمي، مع التركيز على التحديات التي يواجهها المعلمون في الفصول الدراسية، واقتراح حلول عملية وسياسات للتغلب عليها. وتناولت الورشة أيضا الاستراتيجيات المستقبلية لتوظيف الذكاء الاصطناعي في التعليم، واستشراف مستقبل التعليم في ضوء التطورات المتسارعة في مجال الذكاء الاصطناعي واقتراح سياسات لتبنيها في دول الخليج.

اليوم الثاني
الكلمات الرئيسية لليوم الثاني

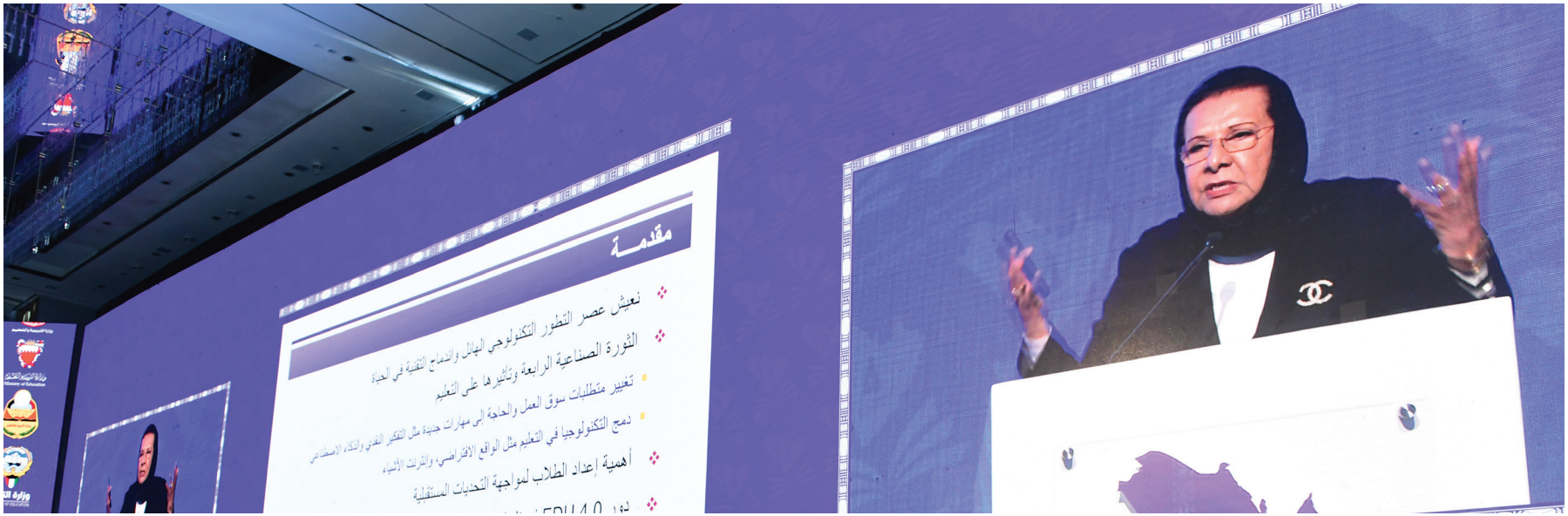

بدأت فعاليات اليوم الثاني للمؤتمر بكلمتين رئيسيتين، كانت الأولى للدكتورة موضي الحمود، رئيس مجلس الإدارة التأسيسي لجامعة عبد الله السالم، ووزير التربية ووزير التعليم العالي والبحث العلمي بدولة الكويت سابقا، بعنوان: «**تعليم الجيل الرابع (EDU 4.0): من التحول الرقمي إلى الذكاء الاصطناعي**»، تناولت فيها خصائص التحول الرقمي ومطالب تطبيق الذكاء الاصطناعي في التعليم، مشيرة إلى أهمية مواكبة الثورة الصناعية الرابعة من خلال تعليم الجيل الرابع (EDU 4.0). وأكدت أهمية إكساب الطلبة مهارات القرن الحادي والعشرين مثل التفكير النقدي والإبداع، وتنمية المواهب وخلق بيئات تعليمية متكاملة، وضرورة دمج التكنولوجيا في المناهج التعليمية عبر أدوات مثل الواقع الافتراضي والذكاء الاصطناعي. وأوضحت أهمية تطوير البنية التحتية التقنية وتنمية مهارات المعلمين لضمان تطبيق التحول الرقمي بنجاح، مشيرة إلى تجربة الكويت الرائدة في هذا المجال منذ عام 2008. كما سلطت الضوء على دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين التعلم المخصص، وتعزيز تجربة التعلم الفردي والجماعي. وناقشت التحديات التي تواجه تنفيذ تعليم الجيل الرابع، وبخاصة الفجوات الرقمية والتشريعية وارتفاع تكاليف البنية التحتية، ودعت إلى تحديث السياسات لضمان توفير بيئات تعليمية شاملة وداعمة لجميع المتعلمين.

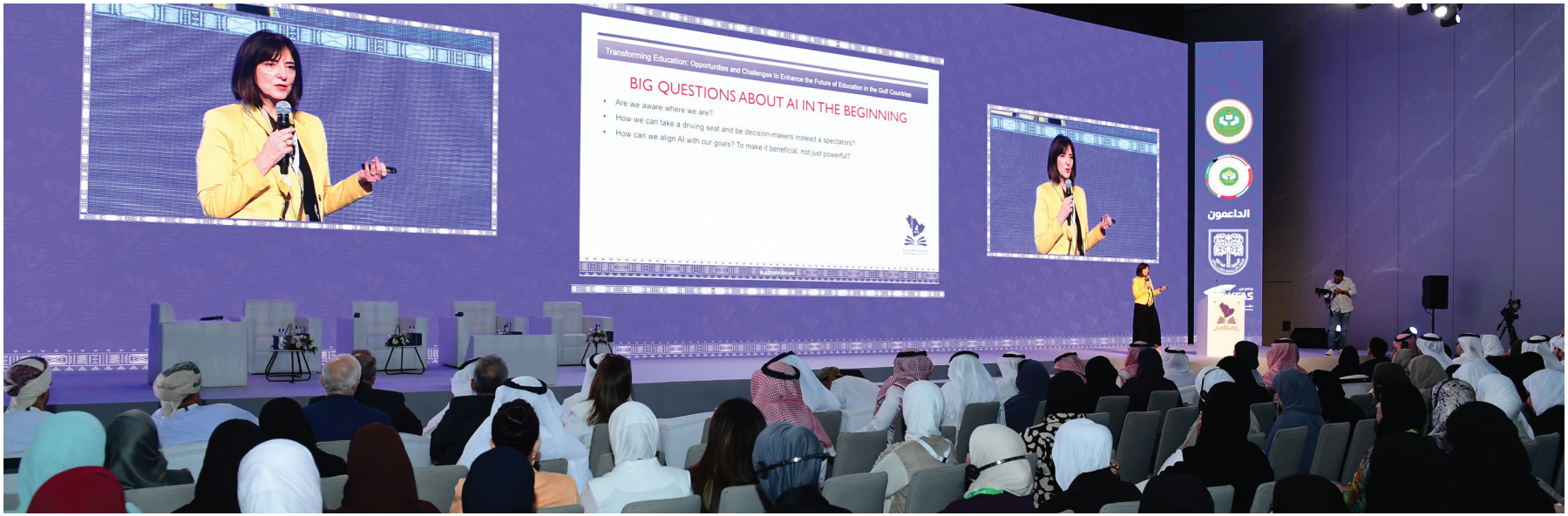

أما الكلمة الرئيسية الثانية فكانت للبروفيسور بلازينكا ديفجاك، أستاذة الرياضيات وعلم المعلومات بجامعة زغرب، ووزيرة التعليم والعلوم السابقة في كرواتيا، حيث ألقت محاضرة بعنوان: «**إعادة تصور التعليم: ما هو دور البشر في عصر الذكاء الاصطناعي؟**»، تناولت فيها دور الذكاء الاصطناعي في تشكيل مستقبل التعليم، حيث سلطت الضوء على أهمية الحفاظ على القيم الإنسانية وسط التحولات التكنولوجية المتسارعة. وناقشت ضرورة إكساب الطلبة مهارات التفكير النقدي وحل المشكلات، مع التركيز على تطوير «شراكة بشرية-آلية» تعزز التعاون بين الإنسان والآلة بدلا من أن تحل الآلة محل الإنسان. وأكدت أهمية تدريب المعلمين وتمكينهم من العمل مع أنظمة الذكاء الاصطناعي لتحسين العملية التعليمية مع الحفاظ على الدور الأساسي للمعلم في بناء القيم الإنسانية. كما استعرضت التحديات الأخلاقية والاجتماعية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في التعليم، مشيرة إلى أهمية وضع سياسات واضحة وأطر تقييم شفافة لمواجهة هذه التحديات. واختتمت محاضرتها بالدعوة إلى تبني نهج تعليمي شامل يدمج التكنولوجيا بشكل يعزز من رفاهية الطلاب والمعلمين، مع التأكيد على أن الذكاء الاصطناعي يمثل فرصة للتحول وليس تهديدا للنظام التعليمي.

الجلسة العامة الثالثة

ركزت هذه الجلسة على موضوع «**التحول الرقمي في التعليم: المطالب والفرص والتحديات**»، وتولت إدارتها الدكتورة منى حميد الجناحي، وكيل كلية التربية بجامعة الإمارات العربية المتحدة.

وبدأت الجلسة بمحاضرة قدمها بروفيسور فينغتشن مياو، رئيس وحدة التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في قطاع التعليم باليونسكو، تحت عنوان: «**الذكاء الاصطناعي المرتكز على الإنسان في التعليم: السياسات والكفايات**»، تناول فيها دور الذكاء الاصطناعي في التعليم، مركزا على سياسات تعزيز التعليم الشامل للجميع والمبني على القيم الإنسانية. واستعرض الجهود الدولية في مجال دمج التقنية في التعليم، مثل توافق بكين ومبادرات اليونسكو لتطوير أطر الكفايات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي للطلبة والمعلمين. وأكد على الحاجة إلى تنظيم أخلاقيات الذكاء الاصطناعي وضمان أدوات تعليمية موثوقة، مع تعزيز القدرات المهنية للمعلمين لتمكينهم من تصميم بيئات تعليمية مدعومة بالذكاء الاصطناعي. وأوضح أهمية تطوير المناهج التعليمية لتكون متعددة التخصصات ومتوافقة مع أهداف الكفايات التعليمية المستقبلية. كما شدد على أهمية بناء تقييمات تستند إلى الأداء لتعزيز تعلم كل من الطلبة والمعلمين. واختتم عرضه بتقديم إستراتيجيات تنفيذية لتعزيز الشراكة بين الإنسان والذكاء الاصطناعي في التعليم، مع التأكيد على أهمية تطوير سياسات وطنية تدعم التحول التعليمي في العصر الرقمي.

ثم ألقى الدكتور جوزيف ساوث، كبير مسؤولي الابتكار في الجمعية الدولية للتكنولوجيا في التعليم (ISTE) ورابطة الإشراف وتطوير المناهج (ASCD)، محاضرة تحت عنوان: «**مبادئ التعلم التحويلي: ربط التكنولوجيا وأساليب التدريس في الفصول الدراسية الحديثة**»، تناول فيها أهمية دمج التكنولوجيا مع المبادئ التربوية الحديثة لتحقيق تعلم تحويلي يتماشى مع متطلبات العصر الرقمي. وأكد على أن استخدام التكنولوجيا في التعليم يجب أن يركز على تعزيز التفاعل الإنساني وتنمية مهارات التفكير النقدي والإبداع، بدلا من الاقتصار على الاستهلاك السلبي للمحتوى المؤتمت. وقدم نموذج «المبادئ التعليمية التحويلية» (TLP) كإطار عمل يدعم المعلمين في توظيف التكنولوجيا بفعالية من خلال تعزيز الانتماء، وإثارة الفضول، وتطوير المهارات الأساسية، وتمكين الطلبة ليكونوا مبتكرين ومشاركين نشطين في عملية التعلم. كما ناقش التحديات التي يفرضها الذكاء الاصطناعي في التعليم، مثل اتساع الفجوات التعليمية والثقافية، والحاجة إلى تطوير المناهج والمهارات لتواكب عصر الذكاء الاصطناعي. وسلط الضوء على أهمية التصميم التعليمي القائم على البيانات والأدلة لتعزيز التجربة التعليمية وتحقيق مخرجات تعليمية مستدامة ومتوافقة مع احتياجات المجتمع.

بعد ذلك قدم الدكتور ديفيد سانتاندريو كالونج، رئيس تطوير البرامج التعليمية في جامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي بالإمارات العربية المتحدة، محاضرة بعنوان: «**الذكاء الاصطناعي ومستقبل التعليم في منطقة الخليج**»، ناقش فيها دور الذكاء الاصطناعي التوليدي (GenAI) في تعزيز التعليم في دول الخليج، مسلطا الضوء على فرصه وتحدياته. وتناول كيفية تحسين التجربة التعليمية من خلال تخصيص التعليم، وتعزيز الإبداع، وتبسيط المهام الإدارية للمعلمين، مما يؤدي إلى نتائج تعليمية أكثر جودة وكفاءة. كما استعرض دور الذكاء الاصطناعي التوليدي في سد الفجوات التعليمية، ودعم الطلبة في المناطق النائية، وتعزيز الإدماج الثقافي، من خلال تطبيقات خاصة مثل التعلم اللغوي والمحاكاة الافتراضية. وعلى الرغم من هذه الفوائد، تم إبراز التحديات الأخلاقية مثل تقويض النزاهة الأكاديمية، والتحيزات في البيانات، والحاجة إلى تدريب المعلمين والطلبة على استخدام الذكاء الاصطناعي بفعالية. وأكد أهمية وضع سياسات واضحة وبرامج تطوير مهني مستمر لتعزيز دمج التكنولوجيا بطرق تراعي الأبعاد الثقافية والقيم المحلية، وبما يضمن إعداد الأجيال القادمة لمتطلبات العصر الرقمي.

واختتمت الجلسة بعرض قدمه الأستاذ الدكتور فايز الظفيري، أستاذ تكنولوجيا التعليم بجامعة الكويت، تحت عنوان: «**التحول الرقمي التعليمي: نحو نظام تعليمي مستدام**»، تناول فيه دور التحول الرقمي في تحقيق نظام تعليمي مستدام يتماشى مع متطلبات العصر الرقمي. وقدم من خلال هذا العرض نموذجا للتحول الرقمي التعليمي يعتمد على أربعة ركائز: التوعية، والتقبل، والجاهزية، والمواءمة، مع التأكيد على دور هذه الركائز في تسهيل تطبيق التكنولوجيا الرقمية بشكل فعال في التعليم. كما ركز على أهمية توفير بيئة تعليمية تفاعلية ومستدامة تسهم في تنمية مهارات التفكير النقدي والإبداع والتعلم الذاتي. وسلط الضوء على التحديات التي تواجه التحول الرقمي، مثل الفجوة الرقمية ونقص التدريب للمعلمين. وقدم بعض التوصيات لتحسين التكامل التكنولوجي، تشمل تدريب المعلمين، وتعديل المناهج، وتحفيز استخدام التكنولوجيا بشكل مبدع وفعال في التعليم. واختتم عرضه بالتأكيد على أن التحول الرقمي الناجح يتطلب تعاونا بين المؤسسات التعليمية والمجتمع لتلبية متطلبات التنمية المستقبلية وتعزيز التعليم المستدام.

الجلسة العامة الرابعة

خصصت هذه الجلسة لمناقشة موضوع «الإنفاق على التعليم وتحسين كفاءة أداء النظام التعليمي»، وتولت إدارتها الدكتورة انتصار قائد البناء، مستشار الإشراف التربوي في وزارة التربية والتعليم بمملكة البحرين.

وبدأت الجلسة بمحاضرة للبروفيسور مارك براي، أستاذ كرسي اليونسكو للتربية المقارنة بجامعة هونغ كونغ، والمدير السابق للمعهد الدولي للتخطيط التربوي التابع لليونسكو، تحت عنوان: «**الدروس الخصوصية في دول الخليج وخارجها**»، ناقش فيها ظاهرة الدروس الخصوصية في دول الخليج وتداعياتها التعليمية والاجتماعية. وأشار إلى أن الدروس الخصوصية، التي تُعرف أيضا بتعليم الظل، أصبحت جزءا مكملا للنظام التعليمي التقليدي، لكنها تحمل آثارا متباينة. فمن جهة، يمكن أن تساعد الطلبة على تحسين أدائهم الدراسي ودعم المتعثرين منهم، لكنها من جهة أخرى تفاقم التفاوتات الاجتماعية وتضغط على الطلبة وأولياء أمورهم ماليا ونفسيا. وعرض بيانات عن انتشار هذه الظاهرة في دول الخليج، وأوضح دوافع الطلب على الدروس الخصوصية مثل المنافسة الاجتماعية وضغوط الامتحانات، بجانب دوافع العرض مثل تحقيق دخل إضافي للمعلمين. كما تطرق إلى التحديات السياسية والتنظيمية المرتبطة بتنظيم الدروس الخصوصية، مشيرا إلى تنوع السياسات بين دول المنطقة في هذا الصدد. ودعا إلى تحسين أساليب جمع البيانات حول هذه الظاهرة، ووضع سياسات أكثر شمولية لمواجهة الآثار السلبية لها، مع الاستفادة من الجوانب الإيجابية للدروس الخصوصية، بما يعزز المساواة والعدالة في التعليم.

بعد ذلك قدمت الدكتورة فضيلة كايو، مديرة الممارسات التعليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البنك الدولي، عرضا بعنوان: «**استثمارات تعليمية أقوى وأذكى في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**»، أكدت فيه أهمية تعزيز رأس المال البشري كركيزة أساسية للنمو الاقتصادي والاجتماعي. وأوضحت أن الاستثمار في التعليم، خاصة في المراحل المبكرة، يسهم في تحسين النتائج التعليمية وتعزيز الإنتاجية والابتكار. ومع ذلك، أشارت إلى أن الدراسات قد أظهرت أن بعض دول المنطقة، على الرغم من إنفاقها الكبير على التعليم، تواجه تحديات في تحقيق نتائج تعليمية مرضية بسبب تخصيص الموارد بشكل غير فعال، مثل التركيز المفرط على التعليم العالي مقابل إهمال التعليم الأساسي. كما تم تناول أهمية تحسين كفاءة الإنفاق من خلال تخطيط الميزانيات وتنفيذها بمرونة استجابة للاحتياجات المحلية، مع تعزيز الشفافية والرقابة. ودعت إلى تعزيز أداء المعلمين بوصفهم العنصر الأكثر تأثيرا على العملية التعليمية، من خلال التدريب المستمر وإدارة الأداء. وخلصت إلى ضرورة تبني نهج إستراتيجي مستند إلى البيانات لتحسين تخصيص الموارد وضمان تحقيق نتائج تعليمية مستدامة وعادلة في المنطقة.

ثم قدم الدكتور ماتشي ياكوبوفسكي، الأستاذ المشارك في جامعة وارسو، ومدير معهد البحوث التربوية في بولندا، محاضرة تحت عنوان: «**التعليم ورأس المال البشري والنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي**»، ناقش فيها التحديات والفرص في تحسين التعليم وتنمية رأس المال البشري في دول مجلس التعاون الخليجي. وأشار إلى انخفاض أداء الطلبة في المنطقة في الاختبارات الدولية مقارنة بالمتوسط العالمي، رغم الإنفاق الكبير على التعليم. وسلطت الضوء على التحديات الرئيسة التي تواجه التعليم في دول الخليج، مثل الفجوات بين الجنسين، وانخفاض الكفاءة في التعليم ما قبل المدرسي، واستخدام أساليب تدريس متعددة دون التركيز على الأساليب الأكثر فعالية. وقدم أمثلة لإصلاحات ناجحة من بعض الدول مثل بولندا وإستونيا والبرتغال، والتي حسنت نتائجها التعليمية من خلال سياسات تعتمد على الأدلة من دون زيادة الإنفاق على التعليم. ودعا إلى التركيز على التعليم المبكر، وتعزيز إجراءات وآليات المساءلة في المؤسسات التعليمية، وتمكين المعلمين من اتخاذ قرارات تربوية مستنيرة. كما دعا إلى إنشاء مراكز بحثية لتحليل الأدلة ودعم السياسات التعليمية المستدامة في المنطقة، مؤكدا أن تحسين جودة التعليم سيؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي والابتكار في دول المنطقة، مما يسهم في تحقيق تنمية مستدامة بعيدة عن الاعتماد على الموارد النفطية.

واختتمت الجلسة بمحاضرة للأستاذ الدكتور نياف بن رشيد الجابري، المدير التنفيذي لمركز البحوث للتقويم والقياس والاعتماد بهيئة تقويم التعليم والتدريب في المملكة العربية السعودية، بعنوان: «**القيمة الاقتصادية لتحسين جودة التعليم في دول الخليج العربية**»، أكد خلالها أن التعليم الجيد يؤدي دورا محوريا في تعزيز النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية. وأشار إلى أن دول الخليج تتمتع بمستويات إنفاق تعليمي مرتفعة مقارنة بالدول المتقدمة، إلا أن جودة التعليم تظل دون المتوقع، مما يعوق تحقيق العوائد الاقتصادية المتوقعة. وسلط الضوء على العلاقة الوثيقة بين جودة التعليم، كما يقيسها أداء الطلبة في الاختبارات الدولية، والنمو الاقتصادي؛ حيث يسهم تحسين جودة التعليم في رفع الإنتاجية وتقليل فجوات الدخل. وأكد أن زيادة عدد سنوات التعليم وحدها ليست كافية لتحسين مخرجات التعلم، ودعا إلى التركيز على تحسين جودة التعليم من خلال إصلاحات تشمل تأهيل المعلمين، وتطوير المناهج، وتعزيز السياسات القائمة على الأدلة. وخلص إلى أن الاستثمار في جودة التعليم في دول الخليج العربية يمكن أن يحقق عوائد اقتصادية كبيرة ويعزز التنمية المستدامة.

الجلسة الختامية

شهدت الجلسة الختامية إلقاء **البيان الختامي للمؤتمر** بواسطة الدكتور خلف العبري، الأستاذ المشارك ورئيس قسم الأصول والإدارة التربوية بكلية التربية جامعة السلطان قابوس في سلطنة عمان. وتضمن البيان الختامي مجموعة من النقاط المهمة التي تمثل رسائل أساسية لصناع القرار التربوي في دول الخليج وجميع المعنيين بالتعليم في المنطقة، إضافة إلى أبرز التوصيات التي تم استخلاصها من أوراق العمل والمناقشات التي شهدها المؤتمر حول مسارات تحويل التعليم في دول الخليج (انظر نتائج أعمال المؤتمر).

وفي اختتام المؤتمر، ألقى الدكتور محمد مطير الشريكة، مدير المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، كلمة ختامية عبر فيها عن سعادته بنجاح المؤتمر بفضل تضافر الجهود المخلصة والتعاون البناء بين كافة المشاركين. وتوجه بالشكر إلى وزارة التربية في دولة الكويت، وإلى معالي المهندس سيد جلال الطبطبائي، وزير التربية على رعايته الكريمة وتشريفه لحفل افتتاح المؤتمر. كما قدم الشكر لوزارات التربية والتعليم في الدول الأعضاء على المشاركة الإيجابية في المؤتمر، وعبر عن شكره وتقديره للدكتور عبد الرحمن بن محمد العاصمي، مدير مكتب التربية العربي لدول الخليج، على دعمه ومساندته القوية لعمل المركز. كما توجه بشكر خاص للخبراء المتحدثين

في المؤتمر، ومديري الجلسات، وممثلي المنظمات الإقليمية والدولية، ورؤساء الجامعات وعمداء كليات التربية والأكاديميين والباحثين والطلبة المشاركين في المؤتمر. وقدم الشكر أيضا لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، على دعمهما السخي للمؤتمر.

وشدد على أن مخرجات هذا المؤتمر تمثل خريطة طريق ينبغي تبنيها والاستفادة منها في تطوير واقع التعليم في الدول الأعضاء، وأعرب عن أمله في أن تُترجم مخرجات المؤتمر إلى واقع ملموس في ميدان التعليم. فالتوصيات والأفكار التي تم طرحها جديرة بأن تصبح محورا أساسيا لخطط التطوير التربوي المستقبلية التي تنسجم مع الأولويات الوطنية والتوجهات العالمية؛ كما تعد أساسا قويا يدعم التحول التعليمي المنشود في دول الخليج، وتقود إلى تحسين جودة التعليم وجعله أكثر توافقا مع متطلبات الحياة والعمل في القرن الحادي والعشرين.

واختتم كلمته بتوجيه التحية لفريق العمل بالمركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، الذي عمل على مدار أشهر طويلة في التحضير لهذا المؤتمر، وسهر على أدق التفاصيل ليخرج بتلك الصورة المشرفة ويثمر هذا النجاح، معبرا عن تطلعه إلى أن يسهم هذا المؤتمر في تعزيز مسيرة التعليم في دول الخليج نحو مزيد من التقدم والازدهار.

نتائج أعمال المؤتمر وتوصياته

أ. الرسائل الأساسية للمؤتمر

من خلال ما طُرح في جلسات المؤتمر من أوراق علمية، وما دار من نقاش وحوار معمق حول التوجهات والسياسات العالمية والرؤى المستقبلية لتحويل التعليم، وفرص وتحديات تحويل التعليم في دول الخليج، صدر عن المؤتمر بيان ختامي تضمن مجموعة من النقاط المهمة التي تمثل **رسائل أساسية لصناع القرار التربوي في دول الخليج** وجميع المعنيين بالتعليم في المنطقة، تتمثل في الآتي:

1. **التعليم حق أساسي وقوة تمكينية للأفراد:** يُعد التعليم حقا أساسيا من حقوق الإنسان، وصالحا عاما مشتركا، وهو أداة أساسية لتمكين الأفراد، وقوة دافعة للتقدم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي، ويؤدي دورا حاسما في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة.

2. **أزمة التعليم:** تسود قناعة بأن الأنظمة التعليمية الحالية، على المستوى العالمي، تواجه أزمة تتمثل في عدم قدرتها على مواكبة التغيرات السريعة التي يشهدها عالم اليوم، وعجزها عن إعداد الأجيال الجديدة بشكل مناسب لتلبية متطلبات الحياة والعمل في القرن الحادي والعشرين، فضلا عن عجزها عن إكسابهم القدرة على التكيف ومجابهة التحديات في مستقبل لا يمكن التنبؤ به على وجه اليقين.

3. **الحاجة إلى جهد جماعي و إبداعي لمواجهة أزمة التعليم:** تستوجب أزمة التعليم اهتماما كبيرا من جانب المعنيين على مختلف الأصعدة الدولية والوطنية والمحلية، وتتطلب جهدا جماعيا مشتركا لمواجهتها، ونهجا إبداعيا في التعاطي معها، وتسخيرا لما يلزم من موارد وإمكانات لتطبيق الإجراءات المطلوبة وتفعيلها على أرض الواقع.

4. **الحاجة إلى تحويل شامل وعميق في التعليم:** إن مجابهة الأزمة الحالية للتعليم، وتفعيل دوره كقوة للتمكين والسلام والتنمية المستدامة، يتطلب تحولا شاملا في التعليم، بما يشمله ذلك من إعادة النظر في غاياته، ومضامينه، وأساليب تقديمه، ومراجعة الأفكار والممارسات التربوية، من منظور نقدي، وبذهنية منفتحة على الأفكار الإبداعية والمبتكرة، وبشكل عميق وشامل.

5. **صياغة عقد اجتماعي جديد للتعليم:** إن نقطة الانطلاق في تحويل التعليم، وفق ما انتهت إليه اللجان الدولية المعنية بمستقبل التعليم، تتمثل في صياغة عقد اجتماعي جديد للتعليم، يقوم على ضمان الحق الإنساني في التعليم الجيد والمنصف والشامل مدى الحياة؛ وتعزيز التعليم باعتباره مسعى عاما وصالحا عالميا مشتركا.

6. **الاستجابة لاحتياجات الأفراد والمجتمعات في تحويل التعليم:** انطلاقا من هذا التوجه، يجب أن يُبنى تحويل التعليم على الاستجابة لاحتياجات الأفراد والمجتمعات في سياقاتهم المحلية الفريدة، وبما يناسب الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل بلد؛ وعلى هذا الأساس، ليس ثمة نهج واحد وفريد لتحويل التعليم يمكن استنساخه في جميع السياقات، أو الدعوة إلى تعميمه على جميع البلدان والمجتمعات.

7. **تعزيز النمو الشامل ومهارات الحياة لدى جميع المتعلمين:** على الرغم من أنه لا توجد طريقة واحدة لتحويل التعليم، فإن أي نهج لتحويل التعليم يجب أن يعزز النمو الشامل والمنصف لجميع المتعلمين؛ وأن يكسبهم القدرة على التعلم مدى الحياة؛ وأن يمكنهم من العيش بشكل أفضل مع بعضهم بعضا في مجتمعات تحترم التنوع وتقوم على التعاون والتفاهم والسلام؛ وأن يشجعهم على تبني مبادئ الاستدامة وقيم المحافظة على الطبيعة؛ وأن يزودهم بالمهارات اللازمة للتكيف مع عالم العمل سريع التغير، علاوة على تمكينهم من تحقيق ذواتهم وعيش حياة سعيدة وممتعة وذات معنى.

8. **الجهود الكبيرة لدول الخليج في تطوير التعليم**: تبذل دول الخليج جهودا كبيرة لتطوير التعليم على أسس حديثة، في ظل اهتمام كبير من جانب القيادات السياسية لدول المنطقة بالتعليم بوصفه بوابة التنمية الشاملة في جميع المجالات. ولقد أدت هذه الجهود إلى تحقيق نجاحات واضحة ومهمة على أصعدة عدة خلال العقود الماضية، منها تحسين نسب المشاركة في التعليم، وتحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم، وتطوير البنية التحتية للمدارس؛ وهي نجاحات تمثل خطوات أولية مهمة في مسيرة تحويل التعليم في المنطقة.

9. **الإسهامات المهمة لدول الخليج في دعم التعليم في البلدان النامية**: يشيد المشاركون في المؤتمر بالإسهامات المهمة التي تقدمها دول الخليج لدعم أنظمة التعليم في بلدان العالم النامي، من خلال المنح المالية الموجهة نحو تطوير البنية التحتية التعليمية، وبناء المدارس، وتدريب المعلمين، وتوفير الموارد التعليمية الأساسية، مما يسهم في تحسين فرص الحصول على التعليم الجيد وتعزيز جودة التعليم في هذه البلدان. ويعد هذا الدعم انعكاسا لالتزام دول الخليج بمسؤولياتها تجاه المجتمع الدولي وسعيها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجال التعليم.

ب. التوصيات ذات الصلة بمسارات تحويل التعليم في دول الخليج

تحقيقا للأهداف السابقة، ووفقا لمخرجات هذا المؤتمر، وما عُرض فيه من أوراق عمل، وما شهده من مناقشات ومداولات، يتطلب تحويل التعليم في دول الخليج قيام وزارات التربية والتعليم باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير، بشكل منسق ومتكامل، عبر المسارات الأربعة الآتية:

أولا: إعادة النظر في غايات التعليم ومضامينه وطرق تقديمه

في ظل التحولات العميقة التي يشهدها العالم اليوم، بما في ذلك التقدم السريع في التكنولوجيا وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، والتحديات البيئية، والتغيرات الديموغرافية، والحاجة المتزايدة إلى إكساب الطلبة مجموعة جديدة من المهارات، أصبحت الحاجة ملحة لإعادة التفكير في غايات التعليم ومحتواه وأساليب تقديمه. فالتعليم ليس مجرد وسيلة لنقل المعرفة، بل هو أداة حيوية وأساسية لتمكين الأفراد من التأقلم مع متطلبات العصر الحديث، وتزويدهم بالمهارات اللازمة لتحقيق طموحاتهم الشخصية والمهنية، وتعزيز مشاركتهم المجتمعية، ومواكبة المتطلبات المتغيرة لسوق العمل، والإسهام بفعالية في تحقيق الرؤى التنموية على المستوى الوطني.

ويتطلب التحول المنشود في غايات التعليم وأهدافه تطوير المناهج الدراسية لتكون أكثر ارتباطا بواقع الحياة، مع التركيز على بناء شخصيات قادرة على التعلم الذاتي مدى الحياة، والتكيف بمرونة مع التحديات التي يفرضها عالم اليوم. ويتضمن هذا التوجه تحديث المناهج التعليمية لدمج مفاهيم الاستدامة، وتعزيز قيم التعايش والتفاهم المشترك، علاوة على تنمية مهارات التعاون والتواصل، وتشجيع التفكير الإبداعي والابتكاري المستقل، مما يُمكّن المتعلمين من الاستعداد لمستقبل معقد وسريع التغير، ويزودهم بالأدوات اللازمة ليكونوا أفرادا فاعلين ومنتجين في مجتمع يرتكز على المعرفة والابتكار.

التوصيات:

1. **إشراك جميع المعنيين في صياغة غايات التعليم**: ينبغي إشراك مختلف أصحاب المصلحة، من المجتمع وقطاع التعليم، في مناقشات تهدف إلى إعادة تصور دور التعليم في المجتمع، وضمان مواءمته مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الصعيد الوطني والدولي. ويسهم ذلك في تحديد أهداف تعليمية شاملة تتماشى مع الاحتياجات الوطنية وتدعم الرؤى التنموية، في إطار التوجهات العالمية لتطوير التعليم.

2. **تحقيق مبادئ الشمول والإنصاف والاستدامة في التعليم:** يتطلب تحويل التعليم نموذجا تعليميا متجددا يستند إلى مبادئ الاستدامة، والإدماج، والعدالة، بما يضمن توفير فرص تعليمية شاملة، في بيئات تعليمية مناسبة، تلبي احتياجات جميع المتعلمين، بغض النظر عن سياقاتهم، وظروفهم، وانتماءاتهم، وقدراتهم المختلفة.

3. **تطوير المناهج الدراسية بالتركيز على المهارات:** يجب إعادة النظر في المناهج لتتجاوز مجرد نقل المعرفة النظرية إلى تطوير المهارات الشخصية والاجتماعية، مثل التفكير النقدي، وحل المشكلات، والإبداع، والمهارات الاجتماعية والعاطفية، والمهارات الرقمية. فالتركيز على هذه المهارات وثيقة الصلة بحياة الطلبة وواقعهم ينمي دوافعهم للتعلم، ويعزز من قدرتهم على التعلم مدى الحياة، ويساعدهم على التكيف مع متطلبات الحياة والعمل في المستقبل.

4. **دمج مبادئ الاستدامة والقيم البيئية في التعليم:** يتطلب التحدي البيئي العالمي الحالي إدماج مفاهيم الاستدامة في المناهج التعليمية، بما يعزز وعي الطلبة بالقضايا البيئية، ويكسبهم المهارات اللازمة لمواجهة تحديات تغير المناخ والمحافظة على الموارد الطبيعية.

5. **تطوير أساليب التعليم والتعلم:** ينبغي تجاوز نموذج التعليم المرتكز حول المعلم، والاعتماد بدلا من ذلك على أساليب تعليمية تفاعلية تقوم على التعلم الذاتي النشط، مما يسمح للطلبة بالتعلم من خلال التجربة والتفاعل والمشاركة والبحث، ويتيح الفرصة لتنمية مهارات التعاون والتطبيق العملي للمعارف النظرية.

6. **إعادة النظر في أنظمة التقويم:** يشكل نظام التقويم جزءا أساسيا من العملية التعليمية، لذا ينبغي تطوير أنظمة تقويم تعكس المهارات والقدرات المطلوبة في العصر الحالي، وتضمن قياس أداء الطلبة بطريقة شاملة تتضمن مهارات التفكير النقدي والإبداع وحل المشكلات والعمل الجماعي.

ثانيا: دعم المعلمين لقيادة تحويل التعليم

يعد المعلمون حجر الزاوية في أي نظام تعليمي يسعى إلى التحول؛ فهم المؤثرون الأساسيون في نقل المعرفة وتطوير المهارات والقيم لدى الأجيال القادمة. وفي ظل التحولات الرقمية وتزايد استخدام التكنولوجيا في التعليم، تتزايد الحاجة إلى دعم المعلمين لقيادة هذه العملية التحويلية، وتبني أساليب تدريس مبتكرة ومرنة تتناسب مع احتياجات العصر. إضافة إلى ذلك، يواجه المعلمون تحديات تتعلق بزيادة متطلبات المهنة، مثل التعامل مع التكنولوجيا الجديدة، وتلبية الاحتياجات المتنوعة للطلبة، وإدارة ضغوط العمل في بيئات تعليمية متغيرة.

ويستلزم دعم المعلمين توفير برامج تطوير مهني مستدامة وشاملة تسهم في تعزيز قدراتهم التربوية والقيادية، مما يؤهلهم ليكونوا مرشدين فعالين للطلبة، ويشجعهم على تبني أساليب تعليمية قائمة على الابتكار والإبداع. ويشمل هذا الدعم تعزيز المهارات الأساسية التي تساعد المعلمين على التكيف مع المناهج وطرق التدريس الحديثة ومتطلبات التحول الرقمي، إضافة إلى تعزيز المكانة الاجتماعية لمهنة التدريس.

التوصيات:

1. **إعادة هيكلة مهنة التدريس:** ينبغي استخدام المعايير المهنية كأساس لمراجعة هيكل مهنة التدريس، وتحديد مستويات الترقي الوظيفي وربطها بفرص التدريب والتطوير المهني للمعلمين، مع وضع سلم رواتب مناسب وجذاب، والاهتمام الشديد بالمراحل المبكرة لدخول المهنة، ووضع معايير تقييم عادلة وواضحة للترقي الوظيفي، وتطوير نظام متعدد الأبعاد والأدوات لتقييم المعلمين، مع مراعاة التوازن بين مساءلة المعلمين وتقديم الدعم اللازم لهم، والاهتمام بتعزيز المكانة الاجتماعية لمهنة التدريس.

2. **توفير برامج تطوير مهني متكاملة ومستدامة:** ينبغي تصميم برامج تدريبية قبل الخدمة وفي أثنائها، تعزز من كفاءات المعلمين بشكل مستمر، مع التركيز على تنمية المهارات القيادية، ومهارات التعلم المستمر، وقدرات التدريس باستخدام التكنولوجيا.

3. **تعزيز ثقافة الابتكار والتجديد لدى المعلمين:** يحتاج المعلمون إلى بيئات عمل تدعم الابتكار وروح الاستقلالية، وتتيح لهم الفرصة لتجربة أساليب واستراتيجيات تعليمية جديدة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال توفير حوافز للمعلمين الذين يقدمون مشاريع تعليمية مبتكرة، أو يشتركون في أبحاث تربوية تستهدف تطوير الممارسات التعليمية.

4. **توفير دعم نفسي ومهني:** يتعرض المعلمون لضغوط عديدة في ظل التغيرات المستمرة، مما يجعل الدعم النفسي أمرا ضروريا للحفاظ على صحتهم رفاهيتهم الشخصية والمهنية. لذا يتعين تحسين بيئات عمل المعلمين، وتطوير برامج دعم تشمل تقديم استشارات نفسية وتدريب على مهارات إدارة الضغوط، بالإضافة إلى توفير فرص للتعاون المهني والنقاش بين المعلمين، مما يعزز من الروح المعنوية ويجعلهم أكثر استعدادا للانخراط في عمليات تحويل التعليم.

5. **تمكين المعلمين لقيادة تحويل التعليم:** لضمان التقدم في مسيرة تحويل التعليم، يجب دعم المعلمين وتعزيز قدراتهم على قيادة التغيير داخل مدارسهم، من خلال تدريبهم على مهارات التواصل الفعال، وإدارة فرق العمل، والمرونة، وحل المشكلات بطرق إبداعية، واتخاذ قرارات تربوية مستنيرة.

6. **تطوير شبكات تواصل مهنية:** تشجيع المعلمين على الانخراط في شبكات تواصل مهنية تربطهم بزملائهم محليا ودوليا، مما يوفر لهم فرص نشر المعرفة، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، والاطلاع على تجارب ونماذج تعليمية مختلفة، والاستفادة من الأفكار الناجحة من البلدان الأخرى، وتطبيق ما يتناسب منها في السياق المحلي، علاوة على خلق مجتمعات تعلم مستدامة تحفز المعلمين على تحسين أدائهم باستمرار.

7. **إشراك المعلمين في صناعة السياسات التعليمية:** يعد إشراك المعلمين في وضع السياسات التعليمية من الخطوات الأساسية لتحفيزهم على المشاركة الفاعلة في تحويل التعليم. فمن خلال إشراك المعلمين في عمليات اتخاذ القرار، فإنهم يشعرون بمزيد من المسؤولية تجاه تحسين العملية التعليمية، ويصبحون أكثر استعدادا لدعم وتنفيذ السياسات الجديدة.

8. **وضع نظام موحد للرخصة المهنية للمعلمين في دول الخليج:** بحيث يتم من خلاله تحديد معايير موحدة للمهنة على مستوى دول الخليج، تشمل الكفاءات التربوية والمهارات القيادية والمعايير الأخلاقية المطلوبة. ويسهم هذا النظام في تعزيز مهنة التعليم، وتحفيز المعلمين على تطوير مهاراتهم باستمرار، ويتيح لهم فرص الترقي الوظيفي بناءً على أدائهم وكفاءاتهم. كما يهدف النظام إلى ضمان جودة التدريس عبر آلية تقييم عادلة وشفافة، وتوفير برامج تدريبية متقدمة تتماشى مع التطورات الحديثة في مجال التعليم، مما يعزز من قدرات المعلمين ويؤهلهم للمشاركة بفعالية في تحويل التعليم.

ثالثا: إدارة التحول الرقمي في التعليم

لقد أصبح التحول الرقمي في التعليم ضرورةً حتمية في ظل التطور السريع للتكنولوجيا ودورها المتزايد في جميع جوانب الحياة. ويسهم التحول الرقمي في تحديث وتطوير النظام التعليمي، ويتيح فرصا جديدة للتعلم تتميز بالمرونة والتنوع، مما يتيح للطلبة فرصا أكبر لاكتساب المهارات والمعرفة التي تتناسب مع متطلبات العصر الرقمي. ويشمل التحول الرقمي توظيف الأدوات التكنولوجية والتطبيقات الحديثة لتعزيز طرق التعليم والتعلم، وإتاحة أدوات ومصادر تعليمية مبتكرة، مثل المحتوى التعليمي التفاعلي، والفصول الافتراضية، ومنصات التعليم الإلكتروني، والتعلم التكيفي، الذي يسمح بتخصيص التعليم وفقا لاحتياجات وقدرات كل طالب.

ومع ذلك، فإن تطبيق التحول الرقمي يواجه تحديات متعددة، منها الحاجة إلى بنية تحتية رقمية قوية تشمل أجهزة تكنولوجية حديثة وشبكات اتصال موثوقة وسريعة. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب التحول الرقمي تطوير مهارات جديدة لدى المعلمين، تُمكنهم

من استخدام التكنولوجيا بفاعلية في تدريسهم، وتلبية احتياجات الطلبة في بيئات تعلم رقمية تفاعلية. كما يواجه التحول الرقمي تحديات تتعلق بالاستدامة والأمان الرقمي، مما يستدعي وضع سياسات تضمن حماية بيانات المستخدمين والحفاظ على خصوصيتهم في البيئات الرقمية.

التوصيات:

1. **تعزيز البنى التحتية الرقمية:** لضمان نجاح التحول الرقمي، يتعين على دول الخليج زيادة استثماراتها في تطوير بنية تحتية رقمية قوية تشمل تجهيز المدارس والمؤسسات التعليمية بأجهزة حاسوب، وأجهزة لوحية، وشبكات إنترنت عالية السرعة؛ مع توفير صيانة مستمرة لهذه الأجهزة لضمان استمرارية استخدامها بأقصى كفاءة.

2. **تدريب المعلمين والطلبة على استخدام التكنولوجيا:** لا يقتصر التحول الرقمي على توفير التكنولوجيا فقط، بل يجب أن يكون المعلمون والطلبة مؤهلين لاستخدامها بفعالية. ولهذا، ينبغي إطلاق برامج تدريبية دورية تشمل تدريب المعلمين على استخدام منصات التعليم الإلكتروني، وتطوير مهاراتهم الرقمية، وتزويدهم بموارد تعليمية تعتمد على الأدوات الرقمية. وينبغي أيضا تحسين قدرات الطلبة على استخدام الأدوات الرقمية، وتعليمهم كيفية استغلال التكنولوجيا في تعزيز تعلمهم.

3. **التعامل الواعي مع تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي:** لا يمكننا تجاهل التقدم السريع في مجال الذكاء الاصطناعي، ولا يمكننا أيضا تبنيه بالكامل من دون إجراء فحص نقدي لتبعاته، وتقييم آثاره المختلفة، وضمان استخدامه بشكل أخلاقي. وعلى هذا الأساس، ينبغي تعزيز الشراكة بين الإنسان والآلة في تحويل التعليم، على ألا تحل الآلات محل المعلمين، مع وضع إرشادات واضحة حول كيفية تقييم واختيار التقنيات التعليمية بناءً على الأهداف التربوية بدلا من الميزات التكنولوجية وحدها، واستخدام التقنيات الناشئة بطرق تعزز ممارسات التدريس الفعالة بدلا من استبدالها.

4. **توظيف التقنيات الرقمية في تخصيص التعليم:** يمكن الاستفادة من التقنيات الرقمية وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في تعزيز التعلم الذاتي، وإتاحة مصادر التعلم المفتوحة عالية الجودة، وتوفير تجارب تعلم تفاعلية، وتحليل بيانات الطلبة وتحديد أنماط تعلمهم، ومن ثم تخصيص المحتوى التعليمي، وتقديم الدعم المناسب لكل طالب وفقاً لاحتياجاته الفردية، بما في ذلك الطلبة ذوو الإعاقة.

5. **تعزيز الأمان الرقمي:** يتعين على وزارات التربية والتعليم وضع سياسات صارمة للأمان الرقمي، تشمل حماية بيانات المستخدمين وضمان سلامتهم على الإنترنت. ويُعد تعزيز وعي الطلبة والمعلمين بالأمان الرقمي أمرا ضروريا، من خلال تقديم برامج توعوية حول كيفية حماية البيانات الشخصية وتجنب المخاطر الرقمية، مثل القرصنة الإلكترونية وسرقة البيانات.

6. **تطوير المناهج الدراسية لتعزيز المهارات الرقمية:** من الضروري أن يتم تحديث المناهج الدراسية بحيث تتضمن مفاهيم تكنولوجيا المعلومات، مثل البرمجة، والذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات. وسوف يسهم التركيز على المهارات الرقمية في المناهج الدراسية في إعداد الطلبة لسوق العمل المستقبلي الذي يعتمد بشكل كبير على المهارات الرقمية، كما يساعدهم على التكيف مع متطلبات الاقتصاد الرقمي.

7. **تشجيع التعلم المدمج:** يمكن للتعليم الرقمي أن يكون أكثر فعالية عند دمجه مع التعليم التقليدي في إطار نموذج التعلم المدمج؛ حيث يتيح التعلم المدمج للطلبة الاستفادة من التجربة التعليمية التفاعلية في البيئات الافتراضية، مع الحفاظ على التفاعل الشخصي مع المعلمين في الفصول الدراسية. ويسهم هذا التوجه في خلق بيئات تعليمية غنية ومتنوعة، تجمع بين مزايا كل من التعلم الرقمي والتعلم المباشر، إضافة إلى توسيع فرص التعلم.

رابعا: تحسين كفاءة الإنفاق على التعليم

يمثل تحسين كفاءة الإنفاق على التعليم أحد العناصر الأساسية لضمان استدامة التحول في النظم التعليمية، وبخاصة في ظل محدودية الموارد المالية والحاجة المتزايدة لمواكبة التحولات التقنية والتربوية. ويعتمد تحسين كفاءة الإنفاق على تحقيق أقصى استفادة من الموارد المالية المتاحة، من خلال توجيهها نحو البرامج والمبادرات ذات الأثر الإيجابي المباشر على جودة التعليم وفعاليته. وتتطلب هذه العملية اعتماد نهج قائم على الشفافية والمساءلة، وتوظيف أدوات تحليل مالي وتقويم لأداء البرامج التعليمية، بهدف ضمان استثمار الموارد فيما يخدم الأهداف التعليمية الاستراتيجية ويرفع من مستوى التحصيل الدراسي للطلبة.

إضافة إلى ذلك، فإن خطط وبرامج تحويل التعليم تتطلب استثمارات كبيرة في تطوير البنية التحتية، والموارد البشرية، والتكنولوجيا الحديثة، مما يجعل من الضروري تنسيق الجهود بين الجهات التعليمية المختلفة. ولتحقيق ذلك، يتعين على دول الخليج بناء شراكات قوية مع القطاع الخاص لتقاسم التكاليف، وتعزيز الدعم المالي للمبادرات التعليمية، وبناء أسس مستدامة لتحقيق جودة تعليمية عالية.

التوصيات:

1. **الاهتمام بدراسة الأثر الاقتصادي والاجتماعي للتعليم:** يتطلب تحسين كفاءة الإنفاق على التعليم العناية بدراسات الأثر الاقتصادي والاجتماعي للتعليم ومراكز البحوث التي تقوم عليها، ووضع آليات تقييم دقيقة لقياس الأثر الفعلي للمبادرات التعليمية وخطط تطوير التعليم، علاوة على قياس أثر التعليم على إنتاجية الأفراد في سوق العمل.

2. **ضمان التمويل الكافي للتعليم مع التركيز على كفاءة الإنفاق:** ينبغي تعزيز الاستثمار في التعليم وتخصيص ميزانيات كافية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، مع توزيع الموارد بشكل استراتيجي على المجالات التي تسهم مباشرة في تحسين فرص وعمليات ونتائج التعلم؛ فزيادة الإنفاق وحدها لا تضمن تحسين النتائج؛ لذا ينبغي أن توجه أولويات التمويل نحو السنوات الدراسية الأولى والمتطلبات الأساسية للتعليم لضمان تأثير إيجابي ومستدام.

3. **توجيه الإنفاق نحو تعزيز جودة التعليم:** ينبغي أن تركز ميزانيات التعليم على دعم المشاريع التي تنعكس على الارتقاء بجودة التعليم وتحسين العمليات والمخرجات التعليمية، مثل تحسين البنية التحتية الرقمية، وتطوير المهارات المهنية للمعلمين، وزيادة الحوافز المالية المقدمة إليهم، وتحسين أداء المدارس، وتطوير مصادر تعليمية عالية الجودة، وتطوير أساليب التعليم والتعلم والتقويم.

4. **تطوير نظام للمساءلة المالية:** إن تحسين كفاءة الإنفاق يستلزم وجود نظام للمساءلة المالية يعزز الشفافية ويراقب صرف الموارد، لضمان أن يتم توجيه الإنفاق وفقا للخطط التعليمية المعتمدة. ويمكن تحقيق هذا من خلال تطوير أدوات رقابية مالية دورية، تشمل تحليل التقارير المالية، ومراجعة توزيع الموارد، وتدقيق العمليات المالية. ويساعد هذا النظام في تحديد نقاط الهدر المالي ومعالجتها، ويوفر إمكانية إعادة تخصيص الموارد حيثما تكون هناك حاجة أكبر.

5. **تشجيع الشراكات مع القطاع الخاص:** من شأن الشراكات مع القطاع الخاص أن تسهم في توفير التمويل اللازم لدعم الابتكار وتحسين جودة التعليم. ويمكن للقطاع الخاص أن يشارك بفعالية في مشاريع التعليم من خلال الاستثمار في تطوير البنية التحتية الرقمية، وتقديم منح تعليمية، ودعم الأبحاث التربوية. وتوفر هذه الشراكات فرصا لخلق مصادر تمويل إضافية، مما يسهم في تعزيز استدامة البرامج التعليمية، وتخفيف العبء المالي على الحكومات.

6. **ترشيد الإنفاق عن طريق تحسين الكفاءة التشغيلية:** يتطلب تحسين كفاءة الإنفاق تحسين الكفاءة التشغيلية في المدارس. ويشمل ذلك اتباع سياسات فعالة لإدارة الموارد، مثل تحسين استخدام المرافق التعليمية،

وترشيد استهلاك الطاقة، وتبني تقنيات صديقة للبيئة. كذلك، يمكن للمؤسسات التعليمية خفض التكاليف التشغيلية من خلال توظيف الأدوات الرقمية لإدارة العمليات الإدارية وتقديم الخدمات عبر الإنترنت، مما يقلل من تكاليف الورق والموارد البشرية ويعزز الكفاءة.

7. **توظيف التحليلات المالية المتقدمة:** تعتمد كفاءة الإنفاق في التعليم على القدرة على التحليل المالي واستنباط البيانات التي تساعد في اتخاذ قرارات مالية مدروسة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال توظيف أدوات التحليل المالي المتقدمة، مثل تحليل التكاليف والمنافع، مما يساعد في قياس فعالية الإنفاق وتحديد الأولويات بناء على العوائد المتوقعة. ويتيح ذلك القدرة على استباق التحديات المالية وتعديل السياسات والبرامج بناء على التوقعات المستقبلية.

8. **إعداد خطط مالية مستدامة:** لضمان الاستمرارية وتحقيق الأهداف التعليمية، من الضروري إعداد خطط مالية طويلة الأمد. وتشمل هذه الخطط تنويع مصادر التمويل، والاستفادة من صناديق التعليم الوطنية، وتخصيص جزء من الميزانيات لتطوير الكفاءات والموارد البشرية، بهدف تأمين استدامة البرامج التعليمية على المدى الطويل.

الملاحق

الملحق رقم (1):

السير الذاتية للمتحدثين في المؤتمر

(بترتيب الظهور في المؤتمر)

بروفيسور ليوناردو جارنييه

المستشار السابق للأمين العام للأمم المتحدة بشأن قمة تحويل التعليم 2022م ووزير التعليم السابق في كوستاريكا

ولد بروفيسور ليوناردو جارنييه في سان خوسيه، بكوستاريكا، عام 1955م. وحصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة كوستاريكا، وعلى درجة الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد والاقتصاد السياسي من كلية "نيو سكول للبحوث الاجتماعية"، بنيويورك.

وشغل بروفيسور جارنييه مؤخرا منصب المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لقمة تحويل التعليم 2022. وكان وزيرا للتخطيط الوطني والسياسة الاقتصادية في كوستاريكا، خلال إدارة خوسيه ماريا فيغيريس أولسن (1994 - 1998)، ووزيرا للتعليم العام خلال إدارة أوسكار أرياس سانشيز الثانية (2006 - 2010) وإدارة لورا شينشيلا ميراندا (2010 - 2014). وعمل من عام 1975 إلى عام 2022 في جامعة كوستاريكا، حيث كان أستاذا في كلية الاقتصاد وباحثا في معهد البحوث في العلوم الاقتصادية. كما عمل في كلية الاقتصاد والمركز الدولي للسياسة الاقتصادية للتنمية المستدامة في الجامعة الوطنية في كوستاريكا.

كما عمل مستشارا في قضايا السياسات الاقتصادية والاجتماعية والإدارة العامة لعديد من المنظمات الدولية، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، والبنك الإنمائي للبلدان الأمريكية (IDB)، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (ECLAC)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وكان عضوا في المجلس العلمي لمركز أمريكا اللاتينية لإدارة التنمية (CLAD). وقد نشر بروفيسور جارنييه عديدا من المقالات في المجلات والكتب حول القضايا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالاشتراك مع لورا كريستينا بلانكو، ألف كتابا بعنوان: "كوستاريكا: دولة نامية ناجحة تقريبًا"، كما ألف أيضا عديدا من الكتب الأخرى التي نشرت في المكسيك والأرجنتين والبرازيل.

الدكتور أندرياس شلايشر

مدير إدارة التعليم والمهارات بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

يشغل أندرياس شلايشر منصب مدير التعليم والمهارات والمستشار الخاص لشؤون سياسة التعليم للأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). وهو المشرف على البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA)، والمسح الدولي للتعليم والتعلم في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبرنامج التقييم الدولي لمهارات البالغين، الذي يضم منصة عالمية لصانعي السياسات والباحثين والمعلمين لتشجيع الابتكار وتحويل السياسات والممارسات التعليمية.

وقد عمل أندرياس شلايشر لأكثر من 20 عاما مع وزراء وقادة معنيين بقطاع التعليم في عديد من أنحاء العالم لتحسين الجودة والمساواة في التعليم. ونال جائزة تيودور هيوس في فئة "المشاركة الديمقراطية المثالية"، وهو حاصل على شهادة الأستاذية الفخرية من جامعة هايدلبرغ.

ريناتو أوبرتي

خبير أول بمكتب التربية الدولي التابع لليونيسكو

السيد ريناتو أوبرتي حاصل على شهادة في علم الاجتماع من جامعة الجمهورية (UDELAR) في أوروغواي، ودرجة الماجستير في البحث التربوي من مركز البحوث والتجريب التربوي في أوروغواي (Uruguay-CIEP)، ومركز بحوث التنمية الدولية بكندا (IRDC-Canada). وهو خبير أول في مكتب التربية الدولي، حيث يؤدي دورا محوريا في إنتاج المعرفة، وتنمية القدرات وتقديم الدعم الفني، وتنفيذ عديد من المبادرات الرائدة لليونسكو ومكتب التربية الدولي، مثل برنامج HELA، حول "التعليم الهجين والتعلم والتقييم"، ومشروع المناهج الخضراء والزرقاء.

ويقوم السيد أوبرتي بدعم تنفيذ عديد من برامج اليونسكو، وبشكل خاص: (1) التوصية الصادرة عام 2023 بشأن "التعليم من أجل السلام، وحقوق الإنسان، والتعاون الدولي، والحريات الأساسية، والمواطنة العالمية، والتنمية المستدامة"؛ (2) المبادرة الرائدة المعنونة: "تاريخ أفريقيا العام"؛ (3) مشروع مستقبليات التعليم.

والسيد أوبرتي هو رئيس مجلس مستشاري منظمة الدول الإيبيرية الأمريكية OEI، وهو أعلى مجلس استشاري في مجال السياسات والاستراتيجيات. وهو أيضا منسق لكرسي اليونسكو للتعليم الهجين في الجامعة الكاثوليكية في أوروغواي. وبالإضافة إلى ذلك، يتولى أوبرتي التدريس في مجال الاتجاهات الدولية في التعليم بالجامعة الكاثوليكية في أوروغواي، وجامعات أخرى حول العالم، وهو محاضر معروف في المؤتمرات والفعاليات الدولية والوطنية في المجالات المتعلقة بقضايا تحويل التعليم وتطوير المناهج الدراسية، كما أنه عضو في تحالف أمريكا اللاتينية لتميز المعلمين.

وخلال السنوات الماضية، قدم أوبرتي الدعم والمشورة لوزارات التربية والتعليم والمجتمع المدني في عديد من الدول، وقدم كذلك استشارات مهنية متخصصة لعدد من المنظمات الدولية، لتمكينها من مواجهة التحديات التعليمية، وبخاصة تلك المتعلقة بالتحول في المناهج الدراسية، والذي فرضته جائحة كورونا، وذلك من خلال تنمية قدرات القوى العاملة، وإنتاج المعرفة في هذا المجال. وفي الآونة الأخيرة، ساهم أوبرتي في تنفيذ عديد من التوصيات التي نادت بها قمة تحويل التعليم بقيادة اليونسكو.

وعلى صعيد متصل، تولى أوبرتي إدارة برنامج "الابتكار والقيادة في المناهج والتعلم والتقييم" في مكتب التربية الدولي التابع لليونيسكو في الفترة (2006 - 2019)، حيث قدم الدعم للدول في مناطق مختلفة حول العالم. كما عمل في عديد من المنظمات الحكومية الدولية، مثل منظمة بنك التنمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي CAF، ورابطة محامي الشركات الأوروبية ECLA، والبنك الدولي للتنمية للبلدان الأمريكية IDB، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي واليونيسيف.

وللسيد أوبرتي عديد من الدراسات والمنشورات في مجالات التعليم والتعلم، والمناهج الدراسية، والتعلم الجامع، وأنماط التعليم الهجين، منشورة بعدة لغات، ومن أبرزها مقال تحليلي حديث بعنوان: "عشرة أدلة لإعادة التفكير في المناهج الدراسية" (2021 ، منشور بالإنجليزية والفرنسية والإسبانية) ، وأربعة كتب معنونة: "التعليم في أوقات إعادة التفكير الكوكبي" (2021 ، بالإسبانية)، "والمناهج الدراسية في وضع التحول" (2022 ، بالعربية والإنجليزية والإسبانية)، و"ربط الأفكار والمشاعر المتعلقة بالتعليم" (2023 ، بالإسبانية)، و"التعليم والتعلم من أجل مستقبل أفضل" (2024، بالإسبانية).

الشيخة الدكتورة حصة بنت حمد بن خليفة آل ثاني

أستاذ مساعد في قسم العلوم التربوية وعميد كلية التربية بجامعة قطر سابقا

الدكتورة حصة بنت حمد بن خليفة آل ثاني، أستاذ مساعد في قسم العلوم التربوية، وشغلت منصب عميد كلية التربية بجامعة قطر. تهتم بتعزيز التدريس الشامل والتعلم التجريبي ودمج الأساليب المتعلقة بالحياة الطيبة المؤسسية. يركز عملها على التعلم الذي يسترشد باهتمامات الطلاب ودوافعهم وخلفياتهم المتنوعة. وتكرّس جهودها لاستكشاف مناهج متنوعة واعتمادها في تحويل المناهج التعليمية إلى ريادة الأعمال وتجديدها لتصبح تجريبية وتعاونية. وتدعو إلى تطوير وإدخال برامج مبتكرة تركز على بناء أجيال من المواطنين المسؤولين والمشاركين.

وكمعلمة، تشارك آل ثاني في عدة مشاريع وفرق عمل للتخطيط الاستراتيجي لمواجهة تحديات التعليم والتعلم، مثل توجيه الطلاب والمدرسين في نظام التعليم من رياض الأطفال إلى الثاني عشر. وكعضو في هيئة التعليم بجامعة قطر منذ العام 2019 وحتى الآن، تشارك آل ثاني في مشاريع على مستوى الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني لتطوير أساليب جديدة في التعليم والتعلم، وتمكين أفراد المجتمع وتعزيز التماسك الأسري.

تعمل الدكتورة آل ثاني في العديد من اللجان التوجيهية وفرق العمل على مستوى الكليات والجامعات، والتي تعالج عددًا لا يحصى من التحديات التعليمية والمؤسسية، وتحول التركيز من اعتماد أساليب التعلم التقليدية إلى احتضان العناصر الأساسية للحياة الطيبة المؤسسية لجميع الطلاب المعنيين، والتربويين، والبرامج.

وكجزء من ارتباطها المهني بالمنظمات الدولية، تشمل خبرة آل ثاني التخطيط الاستراتيجي، وإعادة الهيكلة التنظيمية، وأساليب المشاركة المجتمعية، وتحليل السياسات. خلال فترة عملها في مؤسسة RAND أجرت آل ثاني أبحاثًا مكثفة في المجالات المتعلقة بمرحلة الروضة حتى الصف الثاني عشر وإصلاح التعليم العالي وإدارة أصحاب المصلحة. وشغلت الدكتورة آل ثاني منصب رئيس المجلس الأعلى لشؤون الأسرة من 2009 إلى 2011. ركز دورها في (QSCFA) على إطلاق السياسات والبرامج لتعزيز الحياة الطيبة للأسر في قطر، وتمكين المرأة، وتحفيز الأطفال والشباب، وتوفير رعاية المسنين، وحماية الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

ركزت دراسات د. آل ثاني الأخيرة على الأسس التي تشكل عوامل التغيير، وطرق التنقل في الأنظمة المعقدة، والأساليب المختلفة للتعليم الشامل وتعليم الشخصية. شاركت آل ثاني مؤخرًا بعرض تحت عنوان: "القيم العائلية الناتجة عن الحروب والصراعات: حالة فلسطين وغزة"، وذلك في منتدى الأسرة والقيم في عالم متغير، قطر، الدوحة، ديسمبر 2023. كما شاركت في ورشة عمل حول القياس والمنهجيات، في هيئة "استدامة وجودة الحياة الحضرية في قطر ومنطقة الخليج"، معهد البحوث الاقتصادية والاجتماعية، الدوحة، مايو 2023، بعنوان: البناء المتعدد الأبعاد لجودة الحياة الطيبة للإنسان.

بروفيسور فيرناندو رايمرز

أستاذ ممارسات التعليم الدولي بمؤسسة فورد ومدير المبادرة العالمية للابتكار في التعليم بجامعة هارفارد

فرناندو رايمرز هو أستاذ ممارسات التعليم الدولي في مؤسسة فورد، ومدير المبادرة العالمية للابتكار في التعليم بكلية الدراسات العليا للتربية بجامعة هارفارد. وهو مهتم بتعزيز فهم الطرق التي يمكن بها للمدارس تمكين الطلاب من المشاركة في الحياة المدنية والاقتصادية، والمساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. وهو عضو منتخب في الأكاديمية الوطنية للتعليم في الولايات المتحدة والأكاديمية الدولية للتعليم، فضلا عن كونه عضوا في مجلس العلاقات الخارجية. وقد شارك في لجنة اليونسكو لمستقبل التعليم التي ألفت تقرير "إعادة تصور مستقبلنا معا: عقد اجتماعي جديد للتعليم".

يدرس رايمرز في جامعة هارفارد دورات حول سياسة التعليم والابتكار التعليمي، ويدير المبادرة العالمية للابتكار في التعليم، التي تركز على التعليم للقرن الحادي والعشرين. ويشمل عمله البحثي دراسات حول تأثير سياسات التعليم، وتطوير المناهج، والقيادة التعليمية، والتنمية المهنية للمعلمين. كما أجرى دراسات مقارنة حول تأثير جائحة كوفيد - 19 على التعليم، بما في ذلك التعاون بين الجامعات والمدارس لتعزيز فرص التعليم خلال الأزمة. وكتب رايمرز عدة كتب حول التعليم العالمي ودور المؤسسات التعليمية في مواجهة التحديات الحديثة، وشارك في تأليف أطر عمل لدعم صانعي القرار في مجال التعليم.

شارك رايمرز في تطوير برامج تعليمية ومناهج متعددة تعزز قيم المواطنة العالمية وتدعم تحويل التعليم. كما أسهم في مشروعات مع اليونسكو لتعزيز التطوير المهني للمعلمين لدعم أهداف التنمية المستدامة. ويعمل رايمرز على دعم الأنظمة التعليمية والمؤسسات لتعزيز حوار التعليم والتعلم المؤسسي، ويقود جهودا لتطوير مناهج طموحة تهدف إلى جعل التعليم أكثر صلة وملاءمة للتحديات العالمية. وبفضل جهوده، حصل على عديد من الجوائز المرموقة التي تكرم إسهاماته في تعليم المواطنة العالمية وتحسين جودة التعليم حول العالم.

الأستاذة الدكتورة نجوى الفزاع غريس

أستاذة التربية بالمعهد العالي للتربية والتكوين المستمر، جامعة تونس

الدكتورة نجوى الفزّاع غريس هي أستاذة جامعية بالمعهد العالي للتربية والتكوين المستمر بتونس. وهي حاصلة على شهادة الدكتوراه في علوم التربية من كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة تونس بالتعاون مع جامعة لوفان لانوف (Louvain-La-Neuve) ببلجيكا. وهي رئيسة مشروع "التقييم في التعليم" التابع لوحدة البحث "التربية والعرفان والتكنولوجيات الحديثة والتعلُّمية" (ECOTIDI)، ومستشار لمؤسسة التعاون الدولي التابعة للجمعية الألمانية لتعليم الكبار (DVV International)، فرع شمال أفريقيا. وهي كاتب مشارك في تقريري المعرفة العربيين 2011 و2014، وكاتب رئيسي لتقريري مؤشر المعرفة العربي لعام 2015 وعام 2016، وعضو الفريق المركزي لمؤشر المعرفة العالمي 2017 - 2021 (ضمن مشروع المعرفة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة).

والدكتورة نجوى غريس هي باحث رئيسي في دراسة "فضلى الممارسات في التعامل مع الدراسات الدولية واسعة النطاق" (المركز الإقليمي للجودة والتميز في التعليم 2022 - 2023)، وعضو اللجنة العلمية لمشروع النموذج العربي للجودة والتميز في التعليم التابع للمركز الإقليمي للجودة والتميز في التعليم (2023 - 2024)، ومستشار غير متفرغ وعضو باللجنة العلمية للمركز الإقليمي للجودة والتميز في التعليم. كما أنها خبير متعاون مع منظمة الألكسو في مجالات البحث والتدريب والتحكيم.

وللدكتورة نجوى غريس عديد من المساهمات كخبير تربوي غير متفرّغ لدى المنظمات الإقليمية والدولية من بينها: المركز الدولي للدراسات البيداغوجية بفرنسا (France Education International- Sèvres)، ومنظمة اليونسكو، والمجلس العربي للطفولة والتنمية بالقاهرة، والمكتب الإقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعمّان. وتتعلق أبرز أعمالها المنشورة ومشاركاتها في المؤتمرات العلمية والأعمال البحثية بمجال القياس والتقويم التربوي، والدراسات المقارنة، والتجديد التربوي، وبناء المؤشرات وأدوات التقييم، وتحليل نتائج التقييمات الوطنية والدولية.

الدكتورة لوسي بيلي

عميدة كلية البحرين للمعلمين بمملكة البحرين

الدكتورة لوسي بيلي، الأستاذة المساعدة، هي عميدة كلية البحرين للمعلمين، التابعة لجامعة البحرين. وهي حاصلة على درجة الدكتوراه من جامعة بريستول، ودرجة الماجستير في التعليم من معهد التعليم بجامعة لندن، ودرجة البكالوريوس من جامعة أكسفورد.

والدكتورة بيلي هي خبيرة تربوية تتمتع بخبرة عالية، وقد أسهمت في تطوير برامج التنمية المهنية لرفع مهارات المعلمين في جميع أنحاء آسيا. فقد عملت، على سبيل المثال، مديرة لقسم المدربين الرئيسيين في مشروع تطوير التعليم الجامعي في بنغلاديش، وهو مشروع ممول بملايين الدولارات، نُفذ تحت قيادة جامعة نوتنغهام والبنك الدولي لتدريب الأساتذة الجامعيين في جميع أنحاء بنغلاديش. كما أطلقت برامج الماجستير في التعليم في سريلانكا وماليزيا. وكانت سابقًا معلمة في المدرسة الثانوية، وهي خبيرة في تنمية مهارات التدريس العملية وتطوير القيادة التعليمية.

وتحت قيادتها، أطلقت كلية البحرين للمعلمين مدارس التدريس النموذجي بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم البحرينية، وهي مبادرة جديدة في مملكة البحرين. كما قامت بمراجعة وتحسين جميع برامج التدريب الأولي للمعلمين قبل الخدمة وفي أثنائها. بالإضافة إلى ذلك، استأنف مركز القيادة التربوية التابع لكلية البحرين للمعلمين أنشطته، ويؤدي الآن دورًا أساسيا في دعم وزارة التربية والتعليم لرفع مهارات قادة المدارس.

وتعد الدكتورة بيلي أيضا باحثة ماهرة، كما أنها خبيرة عالمية في تدويل التعليم المدرسي والتعليم العالي. وتشمل اهتماماتها البحثية الأخرى مشاركة الوالدين في التعليم، والتشكيل الثقافي لأدوار الجنسين. وقد أجرت دراسات بحثية تجريبية في عديد من البلدان، بما في ذلك البحرين والإمارات العربية المتحدة وماليزيا وسنغافورة وتايلاند وفيتنام والصين والمملكة المتحدة والدنمارك. كما تحدثت في مؤتمرات بحثية وتربوية في جميع أنحاء العالم.

الدكتورة أورا كو

أستاذة التربية بجامعة هونج كونج

عملت الدكتورة أورا كو لأكثر من ثلاثة عقود في مجال إعداد المعلمين في جامعة هونج كونج. وكانت مدفوعة بطموحها للبحث عما يعنيه تطوير التعليم في البيئات التعليمية المختلفة على مستوى الفرد والمجتمع، وقد عبرت في رحلة البحث هذه حدودا كثيرة لتوسيع مساحات التعلم الخاصة بها. وقد أكدت جائزة جامعة هونج كونج للزمالة التعليمية، التي حصلت عليها في عام 1997، على تميزها في التدريس، وحفزت اهتمامها متعدد التخصصات بالمنح الدراسية للتعليم والتعلم، والتي تعاونت من خلالها مع زملائها لتطوير وإثراء بيئات التعلم.

ولقد امتدت الحياة المهنية للدكتورة أورا كو إلى ما هو أبعد من جامعة هونج كونج عندما أصبحت أستاذة فخرية في جامعة هانغتشو العادية (Hangzhou Normal University) لمدة عقد من الزمان (2001 - 2010). إلى جانب ذلك، كانت منخرطة بقوة في مهام جامعة هونج كونج للتعاون الدولي في مجال البحث والنشر. وقد أدى عملها في مجال قوة خطاب مجتمع التعليم والبحث العلمي إلى تحرير عدة كتب تحمل عناوين: "تطوير بيئات التعلم: الإبداع والدافع والتعاون في التعليم العالي" (2004)، و"كشف القوة الداخلية لحياة المعلمين" (2004)، و"المعلمون كمتعلمين: خطاب نقدي حول التحديات والفرص" (2010).

وخلال الفترة من عام 2006 حتى عام 2009، أخذت الدكتورة أورا كو إجازة تفرغ علمي في باريس، حيث شاركت في مؤتمرات اليونسكو العالمية وتولت مهام استشارية. وبعد استئناف مهامها في جامعة هونج كونج، قادت مشروعًا بمشاركة زملاء آخرين لابتكار مناهج دراسية لإعداد الطلبة المعلمين في إطار خطة إصلاح التعليم الثانوي في هونج كونج. وتركزت اهتماماتها البحثية بشكل مستمر على تطوير القيادة التعليمية في ظل الفجوة بين السياسات والممارسات، وبين التعليم المدرسي الرسمي والدروس الخصوصية. وتحفزها رؤيتها للتعليم ذات الطابع الإنساني للعمل على تمكين الأكاديميين الشباب من التطور الكامل كمعلمين. كما تدفعها دائمًا رغبة في استكشاف غايات التعليم في أثناء ممارساتها البحثية التعاونية، ويغمرها إيمان راسخ بأنه لا يوجد سقف للإبداع وحل المشكلات عندما تلتقي العقول الفضولية بالقلوب الرحيمة.

البريد الإلكتروني: wykwo@hku.hk

كارلوس فارغاس تاميز

رئيس قسم تطوير المعلمين باليونسكو، ورئيس أمانة فريق العمل الدولي المعني بالمعلمين في إطار خطة التعليم 2030

كارلوس فارغاس هو عالم متخصص في علم اجتماع التربية وسياسات التعليم العالمية. تركز أبحاثه ومنشوراته على العلاقة بين التعليم وحقوق الإنسان والرفاهية الإنسانية؛ وتحليل توجهات وخطابات السياسة العامة وتأثيراتها المختلفة على المجتمع. وقد عمل لصالح الجامعات ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والحكومات في جميع أنحاء العالم لتنفيذ سياسات التعلم مدى الحياة، وتحليل تقاطعها مع المساواة والإدماج والعدالة الاجتماعية. ومنذ عام 2015، يعمل كارلوس فارغاس لصالح منظمة اليونسكو، حيث تولى تنسيق البحوث حول الأهمية الاجتماعية والثقافية للتعليم في خمس قارات، وقاد عمل اليونسكو بشأن المعلمين والإدماج والتعلم مدى الحياة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي الوقت الحاضر، يقود قسم تطوير المعلمين في مقر اليونسكو، كما يترأس أمانة فريق العمل الدولي المعني بالمعلمين في إطار خطة التعليم 2030.

الأستاذة الدكتورة عائشة بنت سالم الحارثية

أستاذ دكتور بقسم الأصول والإدارة التربوية في كلية التربية بجامعة السلطان قابوس في سلطنة عمان

الأستاذة الدكتورة عائشة بنت سالم بن علي الحارثية هي أستاذ دكتور في قسم الأصول والإدارة التربوية بكلية التربية في جامعة السلطان قابوس، وهي حاصلة على درجة الدكتوراه في تعليم الكبار تخصص التعليم عن بعد من جامعة بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية، ودرجة الماجستير في التعليم المهني والتعليم المستمر من جامعة ويسكونسن-ماديسون بالولايات المتحدة الأمريكية. وعملت كرئيس لقسم الأصول والإدارة التربوية بجامعة السلطان قابوس في الفترة من 2014 إلى 2018م. وتشمل الاهتمامات البحثية للدكتورة عائشة الحارثية: مهارات الضبط التعليمي وخصوصا في بيئات التعليم الإلكتروني، والمؤهلات الإلكترونية المصغرة والمقررات الإلكترونية واسعة الالتحاق، كما تهتم ببرامج إعداد المعلمين والتربويين والمعايير العالمية لذلك، ولها اهتمام بالتعليم الثانوي المهني والتعليم الريادي، والتعليم المستمر، والإدارة والقيادة التربوية وأنماطها الحديثة.

وللدكتورة عائشة الحارثية عديد من الدراسات المنشورة في المجلات العالمية والإقليمية في التعليم عن بعد وفي الإدارة التربوية ومجالاتها المختلفة، ولها ٨ كتب وفصول علمية في كتب. وقد قدمت أوراقا علمية في ٤١ مؤتمرا عالميا ومحليا، وحصلت على 15 مشروعا بحثيا ممولا. وقد شاركت بالإشراف والمناقشة في 72 رسالة ماجستير ودكتوراه، ومن أبرز إنجازاتها إنشاء منصة المقررات الإلكترونية واسعة الالتحاق بجامعة السلطان قابوس (SQU MOOC). وقد حصلت على عديد من الجوائز منها جائزة ميلدريد وتشارلز ويدماير كأفضل باحث في التعليم عن بعد للعام 2011م، والجائزة الوطنية للبحث العلمي في فئة حملة الدكتوراه من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار في سلطنة عمان لعام 2022م، وتكريم وطني في يوم المرأة العمانية، فئة الباحثات المجيدات من وزارة التنمية الاجتماعية، لعام 2022م.

الدكتورة موضي عبدالعزيز الحمود

رئيس مجلس الإدارة التأسيسي لجامعة عبد الله السالم

الدكتورة موضي الحمود هي أكاديمية وكاتبة وناشطة سياسية واجتماعية متخصصة في علم الإدارة والتخطيط الاستراتيجي. وتشغل حاليا منصب رئيسة المجلس التأسيسي لجامعة عبد الله السالم منذ سبتمبر 2021. ولديها مسيرة مهنية حافلة في المجال الأكاديمي والإداري، حيث شغلت عدة مناصب في جامعة الكويت، وتولت رئاسة الجامعة العربية المفتوحة لفترتين من 2004 إلى 2008، ومن 2013 إلى 2018. كما تقلدت عدة مناصب وزارية منها: وزيرة الدولة لشؤون الإسكان، وزيرة الدولة لشؤون التنمية (2008 - 2009)، ووزيرة التربية والتعليم العالي (2009 - 2011).

وتشغل الدكتورة الحمود عضوية عديد من المجالس واللجان العليا، بما في ذلك اللجنة العليا لجائزتي الدولة التقديرية والتشجيعية (2019 - 2022)، ومجلس أمناء معهد الكويت للأبحاث العلمية منذ 2017، ومجلس إدارة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية (2018 - 2020). كما كانت عضوا في المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية في حكومة الكويت (2004 - 2008)، والهيئة الاستشارية العليا للمعهد العربي للتخطيط (1999 - 2008). وشاركت كذلك في عضوية عديد من المجالس واللجان الاستشارية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي وعلى المستوى العالمي، ولها مشاركات عديدة في المناظرات السياسية والاجتماعية لدعم الحقوق السياسية للمرأة الكويتية وتأصيل الممارسات الديمقراطية.

وقد حصلت الدكتورة الحمود على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الكويت بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف الأولى في 1973، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة شمال تكساس (الولايات المتحدة الأمريكية) في 1976، ثم نالت درجة الدكتوراه في إدارة الأعمال من جامعة مدينة لندن (المملكة المتحدة) في 1969. ولها عديد من الأبحاث في مجالات الإدارة والسلوك التنظيمي، بالإضافة إلى مقال صحفي أسبوعي في جريدة القبس الكويتية.

بروفيسور بلازينكا ديفجاك

أستاذة الرياضيات ومستشارة في علوم المعلومات بجامعة زغرب، ووزيرة العلوم والتعليم السابقة في كرواتيا

بروفيسور بلازينكا ديفجاك، هي أستاذة الرياضيات ومستشارة علمية في علوم المعلومات بجامعة زغرب، كلية التنظيم والمعلوماتية، كما ترأس مختبر تحليلات التعلم والتحليلات الأكاديمية بالجامعة. وهي حاصلة على درجة الدكتوراه في الرياضيات من كلية العلوم والرياضيات، جامعة زغرب.

وتشمل مجالات اهتمامها وخبرتها: تحليلات التعلم، وتصميم التعلم، والتعليم الإلكتروني، والتقويم التربوي، والذكاء الاصطناعي في التعليم، واتخاذ القرارات الاستراتيجية في التعليم العالي، والبعد الاجتماعي للتعليم العالي. وقد عملت بروفيسور ديفجاك كمنسقة أو باحثة في أكثر من 40 مشروعا على المستويين الوطني والدولي. وحاليًا، تعمل منسقة لمشروع "تصميم التعلم المبتكر في التعليم العالي" (iLed) التابع لبرنامج إيراسموس+ (Erasmus+)، ومشروع "تحليلات التعلم الجديرة بالثقة والذكاء الاصطناعي لتصميم التعلم الهادف" (TRUELA) الممول من مؤسسة العلوم الكرواتية. وقد اختتمت مؤخرًا مشروع إيراسموس+ حول "طرق التعليم والتقويم الهادفة في التعليم الرقمي الشامل" (RAPIDE). كما قادت مجموعة البحث التي صممت "أداة تخطيط تصميم التعلم المتوازن" (the Balanced Learning Design Planning tool)، والتي تُستخدم في أكثر من 30 دولة.

وشغلت بروفيسور ديفجاك منصب نائب رئيس الجامعة للطلاب والبرامج الدراسية في جامعة زغرب (2010 - 2014)، وانتخبت مرتين لمنصب نائبة عميد الكلية للعمل العلمي والتعاون الدولي خلال الفترتين (1999 - 2003) و(2007 - 2010)، في كلية التنظيم والمعلوماتية. كما شغلت بروفيسور ديفجاك منصب وزيرة العلوم والتعليم في كرواتيا (2017 - 2020). وفي هذا المنصب، قادت أربع عمليات إصلاح أساسية على المستوى الوطني هي: إصلاح مناهج التعليم العام، وإصلاح التعليم والتدريب المهني، وتحسين علاقة التعليم العالي بسوق العمل، وتعزيز التميز في البحث العلمي. كما ترأست "مجلس وزراء التعليم والبحث والفضاء في الاتحاد الأوروبي"، خلال الرئاسة الكرواتية لهذا المجلس في عام 2020. وخلال هذه الفترة، نسقت استجابة الاتحاد الأوروبي لأزمة كوفيد - 19 في مجال التعليم والبحث العلمي.

وتشغل بروفيسور ديفجاك منصب نائبة رئيس "جمعية أبحاث تحليلات التعلم" (SOLAR)، وعضوية "المجلس الاستشاري للتحالف العالمي لأبحاث الذكاء الاصطناعي في التعليم والتعلم" (GRAILE). وسبق أن شغلت رئاسة وعضوية عديد من اللجان والمجالس الجامعية والوطنية والدولية في مجال التعليم والعلوم. وهي مؤلفة لثمانية كتب وأكثر من 150 ورقة علمية ومهنية في مجالات الرياضيات (الهندسة التفاضلية)، والتخطيط الاستراتيجي في التعليم العالي والبحث العلمي، وتعليم الرياضيات، وإدارة المشاريع، وإصلاح التعليم العالي، وتطوير المناهج، وتحليلات التعلم، والتعلم الإلكتروني، والتواصل العلمي. كما دُعيت للتحدث في أكثر من 30 مؤتمرًا دوليًا.

السيرة الذاتية: https://www.foi.unizg.hr/en/staff/blazenka.divjak

بروفيسور فينغتشن مياو

رئيس وحدة التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في قطاع التعليم باليونسكو

يشغل بروفيسور فينغتشن مياو رئاسة وحدة التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في قطاع التعليم في مقر اليونسكو بباريس. وهو أيضا أستاذ (في إجازة) بجامعة بكين العادية في الصين. ويقود فينغتشن برامج قطاع التعليم في اليونسكو المعنية بالتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في التعليم، بما فيها البرامج المتعلقة بإدارة وتوجيه استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في قطاع التعليم، وأطر كفايات الذكاء الاصطناعي لطلاب المدارس والمعلمين، ويشرف على إعداد تقرير عن الذكاء الاصطناعي ومستقبل التعلم، فضلا عن دعم السياسات المتعلقة بالتعلم الرقمي، والذكاء الاصطناعي والتعليم، والموارد التعليمية المفتوحة. إضافة إلى ما سبق، يتولى فينغتشن إدارة جائزة اليونسكو لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال التعليم. ويشغل أيضا منصب منسق التعليم في فريق العمل المشترك بين القطاعات المعني بالذكاء الاصطناعي والتابع لليونسكو، وكذا منصب منسق التعليم في فريق العمل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة المعني بالذكاء الاصطناعي.

ومن أبرز إنجازات فينغتشن قيادته أربع نسخ من المنتديات الدولية حول الذكاء الاصطناعي والتعليم (2019، 2020، 2021، 2022) وإعداد واعتماد اتفاق بكين بشأن الذكاء الاصطناعي والتعليم؛ وإطلاق أسبوع التعلم عبر الهاتف المحمول التابع لليونسكو وتنظيمه بشكل مستمر لمدة 9 سنوات، وإطلاق الفعالية السنوية الجديدة والرائدة التابعة لليونسكو والتي تحمل عنوان "أسبوع التعلم الرقمي" في 2023. ويعد فينغتشن هو المؤلف الرئيسي لما يزيد عن 20 منشورا وتقريرا مهما لليونسكو في مختلف مجالات التعليم الرقمي، بما فيها: الإرشادات الخاصة بالذكاء الاصطناعي التوليدي في التعليم والبحث؛ والمبادئ التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياسات التعليم والخطط الرئيسة؛ والذكاء الاصطناعي والتعليم: إرشادات لصانعي السياسات؛ ومبادئ توجيهية بشأن تطوير سياسات الموارد التعليمية المفتوحة؛ والتعليم وقواعد البيانات المتسلسلة (Blockchain)؛ ومناهج الذكاء الاصطناعي من رياض الأطفال إلى الصف الثاني عشر: تخطيط لمناهج الذكاء الاصطناعي المعتمدة من الحكومات؛ والموارد التعليمية المفتوحة: السياسة والتكاليف وآلية التحول؛ والاستخدام المبتكر للتكنولوجيا في التعليم: المشروعات الفائزة بجائزة الملك حمد بن عيسى آل خليفة لليونسكو. ومن عام 2022 إلى عام 2023، تم تصنيف خمسة تقارير أعدها ضمن أفضل 50 تقريرًا من حيث التشاور والتنزيل بين جميع منشورات اليونسكو. وقد حشد أكثر من 30 مليون دولار أمريكي من الأموال خارج الميزانية وأطلق حوالي 20 مشروعًا واسع النطاق لبناء القدرات الوطنية للدول الأعضاء. كما قام بتنسيق الدعم المقدم لأكثر من 70 دولة بغية إعداد وتنفيذ سياسات التعليم الرقمي الوطنية.

الدكتور جوزيف ساوث

كبير مسؤولي الابتكار في الجمعية الدولية للتكنولوجيا في التعليم (ISTE) ورابطة الإشراف وتطوير المناهج (ASCD)

الدكتور جوزيف ساوث هو كبير مسؤولي الابتكار في الجمعية الدولية للتكنولوجيا في التعليم (ISTE) ورابطة الإشراف وتطوير المناهج (ASCD). وهو رائد في تكنولوجيا التعليم معروف على المستوى الدولي، يركز على التحول التعليمي القائم على الأدلة. ويقود الدكتور جوزيف ساوث مبادرات متعددة القطاعات تشمل مساعدة الآلاف من المعلمين في إعداد الجيل القادم من مصممي الذكاء الاصطناعي، وتحسين جودة منتجات تكنولوجيا التعليم في الفصول الدراسية من خلال العمل مع كل من الشركات التقنية وقادة التعليم لاتخاذ القرارات المناسبة بشأن شراء التقنيات التعليمية، وإصدار شهادات اعتماد للمعلمين وفقًا لمعايير الجمعية الدولية للتكنولوجيا في التعليم (ISTE). ويعمل الدكتور ساوث في اللجنة التوجيهية لمؤسسة TeachAI.org والمجلس الاستشاري لمؤسسة AI4K12.org.

وقد شغل الدكتور ساوث سابقًا منصب مدير مكتب تكنولوجيا التعليم في وزارة التعليم الأمريكية. وفي هذا المنصب، قدم المشورة لوزير التعليم، وطور سياسات تكنولوجيا التعليم على المستوى الوطني، وشكل شراكات بين القطاعين العام والخاص لمساعدة قادة التعليم على مستوى الولايات وعلى المستوى المحلي في الانتقال إلى التعلم الرقمي، وساعد المناطق التعليمية على توسيع استخدام المصادر التعليمية المرخصة بشكل مفتوح (OER)، كما ساعد في تشكيل بيئة جاذبة لرواد الأعمال والمبتكرين في مجال تكنولوجيا التعليم. وقد حصل الدكتور ساوث على درجة الدكتوراه في علم النفس التعليمي والتكنولوجيا من جامعة بريغهام يونغ بالولايات المتحدة الأمريكية.

الدكتور ديفيد سانتاندريو كالونج

رئيس تطوير البرامج التعليمية في جامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي بالإمارات العربية المتحدة

يشغل الدكتور ديفيد سانتاندريو كالونج منصب مدير (التطوير الأكاديمي) بالإنابة، ورئيس تطوير البرامج التعليمية في جامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي، بالإمارات العربية المتحدة. وهو أكاديمي حائز على عديد من الجوائز، وعمل سابقا في هونغ كونغ، وكوريا الجنوبية، وأستراليا، ودبي، وكتب في مجالات سياسات التعليم، والذكاء الاصطناعي التوليدي في التعلم والتعليم، ودورات المساقات المفتوحة الهائلة عبر الإنترنت MOOCs، وتصميم المناهج المبتكرة، والتقنيات التفكيكية والتحويلية في التعليم.

الأستاذ الدكتور فايز الظفيري

أستاذ تكنولوجيا التعليم بجامعة الكويت

الأستاذ الدكتور فايز الظفيري هو أستاذ تكنولوجيا التعليم بجامعة الكويت، وقد تقلد عددا من المناصب القيادية في جامعة الكويت بالتكليف، منها منصب مدير الجامعة وعميد كلية التربية. كما عمل ملحقا ثقافيا في سفارة دولة الكويت بالمملكة المتحدة. والدكتور الظفيري حاصل على درجة دكتوراه الفلسفة من جامعة شمال تكساس بالولايات المتحدة الأمريكية، ودرجة الماجستير في التربية من جامعة أوهايو بالولايات المتحدة الأمريكية، ودرجة البكالوريوس في التربية من جامعة الكويت. وهو متخصص في التربية والتطبيقات التعليمية التكنولوجية، وحاصل على شهادة القيادة من جامعة هارفرد عام 2005.

وشغل الدكتور الظفيري عدة مناصب سابقة في كلية التربية بجامعة الكويت، منها مساعد العميد للشؤون الأكاديمية والأبحاث والدراسات العليا، ومساعد العميد للأبحاث والاستشارات والتدريب، ورئيس قسم المناهج وطرق التدريس. كما عمل مديرا لمركز التربية العملية، ومديرا لمركز تكنولوجيا التعليم بالجامعة. وقد تولى إدارة مشروع التحول الرقمي للتعليم في دولة الكويت (2020 - 2021)، وعمل مستشارا تربويا لوزارة التربية في عام 2020، وكان عضوا في مجلس إدارة مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية (2020 - 2023)، وخبيرا تربويا في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو) (2020 - 2021).

وقد حصل الدكتور الظفيري على 6 جوائز علمية مرموقة منها جائزة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي عام 2017. وهو عضو هيئة تحرير في عدة مجلات علمية، وألف 7 كتب علمية، ونشر 40 بحثا علميا في مجلات محلية وإقليمية ودولية محكمة، و30 مقالة في مجلات دورية، بالإضافة إلى 14 ورقة علمية منشورة في إصدارات مؤتمرات علمية محكمة. والدكتور الظفيري عضو في 8 جمعيات مهنية عالمية في مجال التربية والتعليم، وأسهم في 44 رسالة ماجستير كمشرف رئيس ومناقش ورئيس جلسة، وشارك في أكثر من 70 مؤتمرا أكاديميا محليا وعالميا، كما شارك في أكثر من 200 لجنة بمختلف القطاعات الحكومية بما فيها جامعة الكويت.

بروفيسور مارك براي

أستاذ كرسي اليونسكو للتربية المقارنة بجامعة هونغ كونغ، والمدير السابق للمعهد الدولي للتخطيط التربوي

يشغل بروفيسور مارك براي منصب أستاذ كرسي اليونسكو للتربية المقارنة في جامعة هونغ كونغ. وقد بدأ حياته المهنية كمدرس في كينيا ونيجيريا، ثم درّس في جامعات إدنبرة وبابوا غينيا الجديدة ولندن قبل أن ينتقل إلى هونغ كونغ في عام 1986. وبين عامي 2006 و2010، شغل منصب مدير المعهد الدولي للتخطيط التربوي التابع لليونسكو في باريس، وبين عامي 2018 و2023 كان أستاذ كرسي متميز في جامعة شرق الصين العادية (East China Normal University) في شنغهاي.

وقد أجرى البروفيسور براي أعمالا مكثفة لصالح الحكومات الوطنية بشكل مباشر، ومن خلال الوكالات الدولية بما في ذلك اليونسكو واليونيسيف وبنك التنمية الآسيوي والبنك الدولي. وهو أيضًا رئيس سابق للمجلس العالمي لجمعيات التربية المقارنة (WCCES) والجمعية الدولية للتربية المقارنة (CIES) ومقرها الولايات المتحدة الأمريكية.

ومنذ تسعينيات القرن الماضي، ركزت معظم أبحاث البروفيسور براي وأعماله الموجهة نحو السياسات على ما يسمى بنظام تعليم الظل أو ظاهرة الدروس الخصوصية. وتتناول منشوراته حول هذا الموضوع الأنماط السائدة لهذه الظاهرة في جميع القارات. وبالإضافة إلى التأثير الأكاديمي الكبير لهذه المنشورات، فقد تم الاستشهاد بها في وثائق اليونسكو، والجمعية العامة للأمم المتحدة، وأمانة الكومنولث، وغيرها من الهيئات.

البريد الإلكتروني: mbray@hku.hk

الدكتورة فضيلة كايو

مديرة ممارسات التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي

الدكتورة فضيلة كايو هي مديرة ممارسات التعليم العالمية في البنك الدولي، وهي مسؤولة عن 19 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتتمتع الدكتورة فضيلة، وهي مواطنة فرنسية، بخبرة تزيد عن 20 عاما في مجال قيادة وإدارة مشاريع التنمية البشرية واسعة النطاق، وتكوين علاقات مع عملاء رفيعي المستوى. وقد عملت في أكثر من 20 دولة، بما في ذلك البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، والبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات. وقبل انضمامها إلى البنك الدولي، كانت عضوا أساسيا في فريق التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع الصادر عن اليونسكو، وشاركت في تأليف خمس طبعات من التقرير، مع التركيز على تمويل التعليم في البلدان النامية. وتشمل أعمالها المنشورة أوراقا وتقارير حول إصلاحات متعلقة بتمويل التعليم وحوكمته من أجل تحقيق نتائج أفضل لرأس المال البشري، وتقارير حول تأثير عدم المساواة بين الجنسين في التعليم على النمو الاقتصادي على المدى الطويل، ودراسات حول اللامركزية، والإدارة المدرسية. والدكتورة فضيلة حاصلة على درجة الدكتوراه في الاقتصاد الكلي من كلية الاقتصاد بجامعة مرسيليا، وحاصلة على درجة الماجستير في التعليم الدولي من جامعة السوربون.

الدكتور ماتشي ياكوبوفسكي

الأستاذ المشارك في جامعة وارسو، ومدير معهد البحوث التربوية في بولندا

الدكتور ماتشي ياكوبوفسكي هو صانع سياسات وباحث في مجال سياسات التعليم وسوق العمل. وهو مدير معهد البحوث التربوية في بولندا، وهو مؤسسة وطنية تابعة لوزارة التعليم مسؤولة عن جمع البيانات وتحليلها. والدكتور ياكوبوفسكي حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد، والماجستير في علم الاجتماع من جامعة وارسو، حيث يعمل في كلية العلوم الاقتصادية، وتركز أبحاثه على الأساليب الإحصائية لتقييم تأثير السياسات وتحليل التقييمات الدولية للطلاب واسعة النطاق. وقد شغل الدكتور ياكوبوفسكي منصب نائب وزير التعليم الوطني في بولندا بين عامي 2012 و2014. وفي عام 2014، أسس معهد الأدلة في بولندا لتعزيز صنع السياسات القائمة على الأدلة والممارسات التدريسية الفاعلة.

وقبل انضمامه إلى القطاع الحكومي، عمل الدكتور ياكوبوفسكي في فريق البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (بيزا) (PISA) التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في باريس (بين عامي 2008 و2012). وهو يعمل الآن بوصفه مستشارا للحكومات والمؤسسات الدولية، بما في ذلك البنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمفوضية الأوروبية، واليونسكو، وغيرها من المنظمات. ومنذ عام 2012، تولى العمل في المملكة العربية السعودية في مشاريع تتعلق بتحليل البيانات وجمع المسوحات، حيث عمل مع هيئة تقويم التعليم العام في الفترة من 2012 و2016، وقام بتنفيذ تقييم وطني واسع النطاق للطلاب السعوديين. ومنذ عام 2020، عمل الدكتور ياكوبوفسكي مع هيئة تقويم التعليم والتدريب في المملكة العربية السعودية، في مجال التحليل الإحصائي للتقييمات الدولية والوطنية واسعة النطاق. وما بين هاتين الفترتين، عمل في مشاريع عدة تتناول تحليل البيانات المتعلقة بسوق العمل، وقطاع التعليم، والمسوحات الأسرية، وغيرها من المصادر، لتوفير الخبرة اللازمة في مجالات التحليل الإحصائي وتصميم المسوحات الميدانية.

الأستاذ الدكتور نياف بن رشيد الجابري

المدير التنفيذي لمركز البحوث للتقويم والقياس والاعتماد بهيئة تقويم التعليم والتدريب في المملكة العربية السعودية

يتمتع الأستاذ الدكتور نياف الجابري بخبرة أكاديمية ومهنية طويلة ومتنوعة في قيادة التعليم وسياسته وبحوثه. هو -حاليًا- المدير التنفيذي لمركز البحوث للتقويم والقياس والاعتماد بهيئة تقويم التعليم والتدريب بالمملكة العربية السعودية، وكان قبل ذلك وكيلًا لوزارة التعليم للتخطيط والتطوير، وقبلها وكيلًا لوزارة التعليم للتعليم العام، بعد أن كان عميدًا لكلية التربية بجامعة طيبة، وقبلها وكيلًا للكلية للجودة وقبلها رئيسًا لقسم الإدارة التربوية بالكلية. قاد الأستاذ الدكتور نياف الجابري عدة مشاريع تطويرية على المستوى الوطني، ومستوى المؤسسات التي عمل بها، وأنجز عددًا من ملفات التعاون الدولي، مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي وبعض الجامعات العالمية، كما شارك في عضوية عدة مجالس إدارات في الوزارات والهيئات الحكومية، وفي مجالس أمناء الجامعات وفي المجالس الاستشارية للجامعات. حصل على الدكتوراه في الفلسفة من جامعة مانشستر في بريطانيا في مجال اقتصاديات التعليم، ثم تركزت اهتماماته المهنية في قيادة التجديد وتحسين التعليم، في مستويي التعليم العام والعالي، في حين تركزت اهتماماته الأكاديمية في التقويم الاقتصادي للتعليم وتحليل السياسات والممارسات، وتطبيق أساليب الإحصاء المتعدد والأساليب الكمية غير البارامترية وأيضًا الأساليب النوعية لتقويم الجودة والكفاءة والعدالة في التعليم ومقارنة بدائل القرار وكلفتها وفاعليتها بهدف توظيف الموارد توظيفًا مثاليًا وتحسين نواتج التعلم وكفايات الطلبة وجودة مؤسسات التعليم وقادتها والمعلمين. شارك الأستاذ الدكتور نياف الجابري في عدد من مشاريع البحوث على المستوى الوطني وقاد عددًا منها، ونشر العديد من الأوراق في المجلات العربية والعالمية، وأشرف على عدد كبير من رسائل الماجستير والدكتوراه وناقش الكثير منها، وقام بتدريس أكثر من 10 مقررات في مستوى الدراسات العليا في أكثر من جامعة.

الدكتور خلف مرهون العبري

الأستاذ المشارك ورئيس قسم الأصول والإدارة التربوية بكلية التربية جامعة السلطان قابوس في سلطنة عمان

الدكتور خلف بن مرهون العبري هو أستاذ مشارك ورئيس قسم الأصول والإدارة التربوية بكلية التربية في جامعة السلطان قابوس، ومن الشخصيات الأكاديمية البارزة في مجال السياسات التعليمية وأنظمة التعليم في سلطنة عمان والخليج العربي. حصل على درجة البكالوريوس في التربية تخصص اللغة الإنجليزية من جامعة السلطان قابوس عام 2006، ثم تابع دراسته في جامعة كوينزلاند بأستراليا، حيث حصل على الماجستير والدكتوراه في القيادة التربوية وأنظمة وسياسات التعليم.

يمتلك الدكتور العبري خبرة تمتد لأكثر من 18 عامًا في التعليم العالي والبحث الأكاديمي، حيث تركز أبحاثه على دراسة تأثير العولمة على أنظمة وسياسات التعليم، خاصة في دول الخليج العربي. كما يهتم بأبحاث حول الاعتماد الأكاديمي، والتعليم من أجل المواطنة العالمية، وأهداف التنمية المستدامة، وتدويل التعليم. من خلال هذه الأبحاث، يسعى الدكتور العبري إلى تقديم حلول استراتيجية لمواجهة التحديات التي تفرضها العولمة على نظم التعليم في المنطقة.

شغل العبري مناصب قيادية متعددة، منها مدير المكتبة الرئيسية بجامعة السلطان قابوس (2020 - 2022) ورئيس وحدة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بكلية التربية (2016 - 2020). كما عمل أستاذًا زائرًا في جامعة تورنتو بكندا (2022 - 2023)، وهو خبير لدى اليونسكو في مجال التربية من أجل المواطنة العالمية. ويشغل الدكتور العبري حاليا منصب رئيس الجمعية الخليجية للتربية المقارنة، وهو عضو فاعل في عدة جمعيات مهنية، منها الجمعية الأسترالية للتعليم، وجمعية التربية الدولية والمقارنة والجمعية المصرية للإدارة والتربية المقارنة.

وقد شارك الدكتور العبري في عديد من المؤتمرات الدولية، وله عدد كبير من الأبحاث المنشورة في مجلات علمية محكمة وفصول في كتب متخصصة. وحصل على عدة جوائز مرموقة، منها جائزة "المواطن العالمي" من اليونسكو (2019)، وجائزة "الباحث المجيد" من جامعة السلطان قابوس (2022). ويُعد الدكتور العبري من الأصوات القيادية في دراسة تأثير العولمة على التعليم في دول الخليج ودور ذلك في تعزيز جودة التعليم وتوجيهه نحو تحقيق التنمية المستدامة.

الدكتورة نادية الرياحي

عضو هيئة التدريس بكلية التربية في جامعة الكويت

الدكتورة نادية جاسم الرياحي هي أستاذ مساعد وعضو هيئة التدريس في كلية التربية بجامعة الكويت، تخصص تكنولوجيا التعليم. وقد حصلت على درجة البكالوريوس من جامعة الكويت تخصص تدريس اللغة الإنجليزية، قبل أن تحصل على درجة الماجستير في تدريس اللغة الإنجليزية لغير الناطقين بها من جامعة نوتنغهام بالمملكة المتحدة عام 2010. ثم حصلت على منحة دراسية لإكمال درجة الماجستير في تكنولوجيا التعليم من جامعة ديلاوير عام 2016، ثم حصلت على درجة الدكتوراه من جامعة أوهايو في عام 2020.

وبدأت الدكتورة نادية الرياحي مسيرتها المهنية بتدريب المعلمين وإلقاء المحاضرات في كلية التربية في عام 2021. وتشمل اهتماماتها البحثية دراسة بيئات التعلم النشطة المدعومة بالتكنولوجيا، والتعلم المدمج، والمنهج المتكامل متعدد النظريات للتعلم، والذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة، والتطوير المهني للمعلمين، وطرق التدريس المعتمدة على التكنولوجيا، والتصميم التعليمي. وقد تولت الدكتورة نادية الرياحي بعض المناصب الإشرافية منها: رئيس وحدة التحول الرقمي بكلية التربية (2022 - 2023)، ومدير مركز تطوير التعليم (2024 حتى الآن)، كما ترأست المؤتمر الأول للتحول الرقمي في كلية التربية بجامعة الكويت عام 2024.

الملحق رقم (2):

السير الذاتية لمديري جلسات المؤتمر

الأستاذ الدكتورعبد السلام الجوفي

مستشار مكتب التربية العربي لدول الخليج

شغل الأستاذ الدكتور عبد السلام الجوفي منصب وزير التربية والتعليم بالجمهورية اليمنية منذ عام 2003 حتى عام 2011م، ويعمل حاليا مستشارا لمكتب التربية العربي لدول الخليج. وهو حاصل على درجة الدكتوراه في مجال الكيمياء من بريطانيا عام 1993، وشغل عدة مناصب جامعية في الجمهورية اليمنية، منها عمادة كلية التربية، جامعة صنعاء، وكلية التربية جامعة إب، كما عمل نائبا لرئيس جامعة إب وجامعة صنعاء. وللدكتور عبد السلام الجوفي ثلاثة عشر بحثا منشورا بمجلات علمية عالمية، وثلاثة كتب، وشارك بفعالية في تنظيم عديد من المؤتمرات العلمية والتربوية الإقليمية والعالمية. وشارك في الإشراف على، ومناقشة، عدد من رسائل الماجستير، وله حضور في الصحافة من خلال نشره لعشرات المقالات التي تتناول قضايا التعليم العالي وقضايا المجتمع.

وشغل الدكتور عبد السلام الجوفي عضوية كثير من اللجان العلمية والمهنية على المستوى الإقليمي والعالمي، مثل لجنة تسيير برنامج الشراكة العالمية للتعليم، ولجنة التسيير للبرنامج العربي لتجويد التعليم بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو)، والهيئة الاستشارية للمركز الإقليمي للجودة والتميز، والهيئة التوجيهية العليا للتعليم 2030 التابعة لليونسكو، واللجنة التوجيهية للفريق الدولي المعني بالمعلمين التابع لليونسكو. وترأس الدكتور الجوفي عدة مؤتمرات دولية، منها المؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في دورته السابعة عشرة، والمؤتمر الدولي الثامن والأربعين للتربية في جنيف عام 2008م.

الأستاذ الدكتور إبراهيم بن عبدالله الحميدان

المشرف العام على مركز بحوث التعليم في وزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية

الأستاذ الدكتور إبراهيم بن عبد الله الحميدان هو أستاذ المناهج وطرق التدريس بجامعة الملك سعود، ويشغل حاليا منصب المشرف العام على مركز بحوث التعليم في وزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية، وهو أيضا عضو مجلس أمناء المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج. وقد حصل الدكتور إبراهيم الحميدان على درجة الدكتوراه في التربية تخصص مناهج وطرق التدريس من جامعة الملك سعود، والماجستير في طرق تدريس العلوم الاجتماعية من الجامعة نفسها، والبكالوريوس من كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

وعلى الصعيد المهني، شغل الدكتور الحميدان عدة مناصب في وزارة التعليم السعودية منها المشرف العام على البرنامج التنفيذي لتطوير المسارات والخطط الدراسية والأكاديمية، ومساعد مدير عام التربية والتعليم للشؤون التعليمية بمنطقة الرياض عام 2006، ومدير مكتب التربية والتعليم عام 2004، ومساعد مدير مكتب التعليم بشرق الرياض عام 1999. وللدكتور الحميدان إسهامات عديدة في مجالات التعليم والتدريب، مع اهتمام خاص بتطوير المناهج وطرق التدريس. وقدم عديدا من الدورات واللقاءات حول التعليم في عصر المعرفة والتدريس والتفكير.

وهو أيضا مؤلف لعديد من الكتب أبرزها التعليم في عصر المعرفة، وكتاب التدريس والتفكير، وله عديد من الأبحاث المنشورة في مجلات تربوية مرموقة، والتي تتناول مواضيع مثل التربية العالمية، والمواطنة الرقمية، والتفكير التأملي، واستخدام التكنولوجيا في التعليم. وعلى المستوى الأكاديمي، عمل كرئيس لفريق تطوير معايير جائزة التعليم للتميز، وشارك في إعداد معايير المدرسة والمعلم المتميزين. كما قاد عدة مشاريع بحثية تهدف إلى تطوير المناهج الدراسية وتحسين جودة التعليم في المملكة. والدكتور الحميدان حاصل على عديد من الجوائز وشهادات الشكر والتقدير من قطاعات مختلفة، وشارك في عديد من المؤتمرات العلمية الدولية، مما جعله شخصية بارزة في مجال تطوير التعليم في المملكة العربية السعودية.

الدكتور صبيح المخيزيم

عضو هيئة التدريس بكلية الهندسة والبترول في جامعة الكويت

الدكتور صبيح المخيزيم هو أكاديمي ومهندس كهربائي كويتي بارز، حاصل على درجة الدكتوراه في الهندسة الكهربائية من جامعة Yale، ودرجة ماجستير العلوم في علوم وهندسة الكمبيوتر من جامعة كاليفورنيا، سان دييغو. بدأ مسيرته الأكاديمية كأستاذ مساعد في قسم هندسة الكمبيوتر بجامعة الكويت، حيث أسهم في تطوير المناهج والتدريس، وتدرج في المناصب الأكاديمية حتى شغل منصب عميد القبول والتسجيل، حيث أشرف على تطوير الأنظمة الإلكترونية التي حسّنت العمليات الأكاديمية للطلاب.

وشغل الدكتور المخيزيم مناصب قيادية عدة في قطاع التعليم العالي، منها وكيل وزارة التعليم العالي، ورئيس مجلس أمناء جامعة الخليج العربي، ورئيس لجنة بعثات وزارة التعليم العالي. كما قاد عديدا من اللجان الوطنية والإقليمية، مثل لجنة معادلة الدرجات العلمية بعد الثانوية العامة، وأسهم في تحسين السياسات التعليمية وضمان جودة التعليم في الكويت.

وشارك الدكتور المخيزيم في مجالس ولجان أكاديمية وتنظيمية بارزة، مثل مجلس إدارة الجهاز الوطني للاعتماد الأكاديمي، والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، ومعهد الكويت للأبحاث العلمية. كما كان عضوا في المجلس التنفيذي لمكتب التربية الدولي التابع لليونسكو، وعضو مجلس إدارة معهد الإحصاء التابع لليونسكو، مما يعكس دوره في تعزيز التعاون التعليمي على المستويين الإقليمي والدولي.

وقد نال الدكتور المخيزيم عدة جوائز تكريمية، منها جائزة مركز العمل المتميز من جامعة الكويت، وله إسهامات علمية تشمل أكثر من 90 بحثا منشورا وبراءتي اختراع. وبفضل خبرته الواسعة وإنجازاته، يُعد الدكتور المخيزيم من الشخصيات المؤثرة في تطوير التعليم العالي بدولة الكويت وله بصمة واضحة في تحسين جودة التعليم والسياسات الأكاديمية في البلاد.

الدكتورة منى حميد الجناحي

وكيل كلية التربية بجامعة الإمارات العربية المتحدة

الدكتورة منى حميد الجناحي هي أستاذ مساعد في قسم المناهج وطرائق التدريس في كلية التربية بجامعة الإمارات العربية المتحدة، وتشغل حاليا منصب وكيل كلية التربية بالجامعة، وهي عضو في مجلس أمناء المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج. وهي حاصلة على درجة الدكتوراه في المناهج وطرق التدريس مع التركيز على اللغة والمهارات القرائية والكتابية (Literacy). وشغلت سابقا مناصب مختلفة تتعلق بتدريس اللغة الإنجليزية في مؤسسات تعليمية اتحادية وخاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة. وتشمل اهتماماتها البحثية تعليم القراءة والكتابة والثقافة الشعبية وتعلم اللغة وفنون اللغة. وقد تم نشر دراساتها البحثية في مجلات مفهرسة ضمن Q1 Scopus كما تشارك كمراجع نشط في مجلات علمية دولية في مجال تدريس اللغة الإنجليزية كلغة ثانية. بالإضافة إلى ذلك، قدمت الدكتورة منى الجناحي أوراق عمل في عديد من المؤتمرات المحلية والدولية حول مواضيع مختلفة في مجالات اختصاصها.

الدكتورة انتصار قائد البناء

مستشار تربوي في وزارة التربية والتعليم بمملكة البحرين

الدكتورة انتصار قائد البناء هي مستشار تربوي في وزارة التربية والتعليم بمملكة البحرين منذ عام 2022م، وتمتلك خبرة واسعة في مجالات النقد الأدبي والتعليم. وهي حاصلة على دكتوراه في النقد الأدبي الحديث (2013)، ودبلوم عالي في التربية من جامعة البحرين، بالإضافة إلى الرخصة الدولية في التعليم والتعلم في التعليم العالي من الجامعة الأردنية (2013)، كما اجتازت برنامج إعداد القيادات الجديدة في معهد الإدارة العامة عام 2019م.

وشغلت الدكتورة انتصار البناء عدة مناصب قيادية منها: رئيس مركز القياس والتقويم (2017) بوزارة التربية والتعليم، ورئيس مادة اللغة العربية بالإشراف التربوي (2013). وهي عضو مجلس أمناء المركز العربي للبحوث التربوية بدول الخليج، وعضو لجنة الأمانة العامة بمجلس التعاون لدول الخليج العربية (2022 - 2026)، حيث تترأس الدورة الحالية، وشغلت أيضا عضوية مجلس إدارة جمعية التربويين البحرينيين.

وتشمل نشاطاتها الأخرى عضوية مجلس إدارة أسرة أدباء وكتاب البحرين (2014 - 2018)، وهي كتابة عمود صحفي في صحيفة الأيام البحرينية وعدة صحف خليجية. ولها عديد من الإصدارات منها: "مفهوم الأدب والنقد عند محمود أمين العالم" (2013)، و"الجيل الذي سيفقد ذاكرته" (2021)، و"تغيير بلا بدائل: أزمة التحول في الوطن العربي" (2021)، ومجموعة قصصية بعنوان "الدقيقة الأولى من الزمن الضائع" (2022). كما قدمت عديدا من الدراسات والأبحاث في دوريات عربية، بالإضافة إلى محاضرات وندوات متنوعة.

SPONSORD BY

بدعم من
KFAS
مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
Kuwait Foundation for the Advancement of Sciences